الجات
من الاتفاقية ... إلى المؤسسة الدولية
متعددة الاطراف

مصطفى أحمد مصطفى (*)

أتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة فى فبراير ١٩٤٦قرارا بعقد مؤتمر دولى لبحث موضوعات التجارة ووضع اتفاقية لانشاء منظمة التجارة الدولية حيث عقد "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة - والعمل" فى هافانا خلال الفترة من نوفمبر ١٩٤٧ وحتى مارس ١٩٤٨ .

أقر المؤتمر نص ميثاق منظمة التجارة الدولية (ميثاق هافانا)، كما تم تشكيل لجنة مؤقته للمنظمة انبثق عنها لجنة تنفيذية وتم تشكيل سكرتارية، وبلغ عدد الأعضاء فى المنظمة ٥٢ دولة، إلا أنه بحلول عام ١٩٥٠ بدا واضحا أن ميثاق هافانا غير مقبول من الولايات المتحدة الأمريكية وتم التخلى عن فكرة انشاء منظمة التجارة الدولية.

خلال الاجتماعات التحضيرية لانشاء منظمة التجارة الدولية دارت مفاوضات بين بعض الدول المشاركة حول التعريفات الجمركية فيما بينها، حيث تم التوصل إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "جات" بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ ووقعت عليها ٢٣ دولة، وبدأ سريانها فى أول يناير ١٩٤٨ بموجب بروتوكول التطبيق المؤقت وهو مازال قائما حتى الآن منذ التوقيع على الاتفاقية - نظرا لفشل التوصل إلى إقامة منظمة التجارة الدولية.

يقتصر هدف "جات" على تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية

(*) د. مصطفى احمد مصطفى - خبير أول بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى .

بما يحقق التوازن بين حماية الصناعات الوطنية وتدفق التجارة الدولية بشكل مستقر، وخلق الظروف المواتية لنمو ورفاهية الاقتصاد العالمى.

ومع تزايد أهمية التنظيم التجارى الدولى متعدد الأطراف بالنسبة للدول النامية فقد دعى فى بداية الستينات إلى عقد مؤتمر دولى للتجارة والتنمية حيث تم إضافة الفصل الرابع لاتفاقية "جات" بعنوان "التجارة والتنمية"، كما أسفرت جولة مفاوضات طوكيو عن إتفاق الإطار Framework Agreement .

ويتضمن قاعدة التمكين Enabling Clause وبمقتضاها تتمكن الدول النامية من الحصول على مزايا لايتم تعميمها على باقى الدول الأعضاء فى "جات"، كما يمكنها من ناحية أخرى تبادل المزايا فيما بينها دون تعميمها أيضا.

وأواخر عام ١٩٧٠ وصل عدد الدول الأعضاء فى "جات" إلى ٧٨ دولة وأصبحت تتمتع بالعضوية الكاملة علاوة على الدول التى قبلت على أساس العضوية المؤقته والدول التى تشترك وفقا لترتيبات خاصة أو تساهم فى نشاط الاتفاق، وانضمت مصر لعضوية "جات" عام ١٩٧٠ ، وقد وصل عدد الدول المشتركة فى "جات" حتى انتهاء مفاوضات دورة أوروجواى ١١٧ دولة وواضح أن هذا العدد سيتزايد بشكل ملحوظ خلال الفترة القادمة وقبل ميلاد منظمة التجارة متعددة الأطراف وظهورها إلى حيز الوجود.

ولا يقوم هذا العرض على سرد وتمحيص أهداف ومبادىء "جات" بما يوفر خلفية نظرية عن الموضوع - واعتقادنا أن مكانه مقام آخر - كذلك فإن الاهتمام بتحليل وعرض ما حدث فى دورات سبع سابقة على دورة أوروجواى - بالرغم من أهميته - سيتم الاشارة إليه عبر أجزاء العرض التالية فيما يفيد السياق العام لهذا البحث.

وأيا كان ما تم التوصل إليه عبر سبع جولات سابقة فى إطار "جات" سبقت دورة أوروجواى فإن عملية تحرير التجارة عانت من نواحى قصور اتسمت بها وتتمثل فى العجز عن إزالة القيود غير التعريفية على السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية، وبقاء التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس والسلع الزراعية خارج القواعد التى تحكم التدفقات السلعية الأخرى. واذا أضفنا إلى ذلك التراجع الكبير الذى طرأ على عملية التحرير وعلى دور "جات" بصفة عامة متواكبا

مع الاضطرابات التى عرفها وشهدها الاقتصاد العالمى منذ عقد السبعينات والتى بلغت ذروتها فى النصف الأول من عقد الثمانينات. وكانت مظاهر ذلك إنهيار نظام بريتون وودز العالمى لأسعار الصرف الثابتة والأخذ بنظام الأسعار القائمة مع ما صاحب ذلك من ارتفاع شديد فى أسعار الطاقة والتقلبات الحادة فى أسعار العملات الرئيسية خصوصا الدولار الأمريكى والين اليابانى والمارك الألمانى والأرتفاع الكبير فى أسعار الفائدة الدولية ثم تفجر أزمة المديونية عام ١٩٨٢ وأزمة أسواق المال عام ١٩٨٧ وانتشار موجات الكساد والتضخم فى البلاد الصناعية والنامية وتعاظم مشكلة البطالة على حد سواء. كل ذلك لم يكن البيئة الصالحة لمزيد من تحرير التجارة الدولية - ولا يزال - بل على العكس من ذلك فانها أدت إلى تعاظم النزعة الحمائية فى البلاد الصناعية وتجاهل مبادىء "جات" مما أصاب النظام التجارى العالمى بنكسة شديدة وهدد بنشوب حروب تجارية - مازالت تقرع طبولها - بين البلاد الصناعية الكبرى. وكانت هذه هى الخلفية التى دفعت تلك البلاد إلى الدخول فى دورة أوروجواى خوفا من الأضرار الكبيرة التى تعود عليها من إنهيار النظام التجارى العالمى الذى ساد فى ظل "جات". ولتعيين شرطى ثالث يتمثل فى منظمة للتجارة العالمية لينضم إلى زميليه: صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ليتم بذلك ضبط وإحكام السيطرة على أداء النظام النقدى والمالى والتجارى العالمى.

ويتناول هذا العرض والتحليل موضوع البحث فى التالى:

- تمهيد عام.
- أولا : الفهم الدولى وثمانى دورات للتفاوض فى إطار ماكان يعرف بـ "جات".
- ثانيا : الإدراك المحلى بالدول النامية.
- ثالثا : موقف المفاوض المصرى والجهود المبذولة للوصول إلى(ليس فى الإمكان أبدع مما كان).
- خلاصة ومقترحات.

تمهيد عام :

منذ فترة طويلة وعبر دورات "جات" السبع السابقة على دورة أوروجواى لم تعن "جات" إلا بالسلع الصناعية دون السلع الزراعية والخدمات والتى لم تصبح بنودا هامة إلا فى جدولة مفاوضات أوروجواى الثامنة بالإضافة إلى إدخال حقوق الملكية الفكرية وقضية الاستثمار لأول مرة.

وتحت ظل ظروف التفاوض فى إطار دورة أوروجواى ثار تساؤل (ومازال مستمرا) حتى بعد إنهاء المفاوضات فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ ، هذا التساؤل هو:

هل سيبقى موضوع تحرير التجارة الدولية وإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية والسماح بتدفق السلع بين الدول دون عوائق واحترام شرط الدولة الأولى بالرعاية وتحقيق مبدأ جماعية التجارة الدولية ذات مصداقية ومعنى للدول النامية (ومنها مصر) ؟

والأمر يحتاج هنا إلى التذكير بمسار المفاوضات فى دورة أوروجواى كالتالى:

■ أن الجولة الثامنة لمفاوضات "جات" والمعروفة بدورة أوروجواى بدأت فى سبتمر ١٩٨٦ تحت إشراف لجنة مفاوضات التجارة ضمن مجموعتين رئيسيتين للتفاوض، الأولى: خصصت للسلع، والثانية: للخدمات تم صياغتها فى إطار ١٥ مجموعة نوعية منها ١٤ مجموعة للسلع ومجموعة واحدة للخدمات.

■ تركز الأهتمام حول ثلاث مجموعات من القضايا الرئيسية فى إطار عملية التفاوض

المجموعة الأولى : تحسين القواعد الموجودة وزيادة فاعلية "جات" نفسها فيما يتعلق بـ :

(١) تقوية وتطوير أحكام تسوية المنازعات.

(٢) إقامة نظام للتحكيم التجارى الدولى ومكافحة الاجراءات الحمائية وسياسات الاغراق.

(٣) تطوير نظام عمل "جات" بما يضمن إستمرارية دورها المستقبلى خاصة فيما يتصل بالاشراف الجماعى على السياسات التجارية.

المجموعة الثانية : زيادة حرية الوصول (النفاذ) إلى الأسواق وذلك من خلال :

(١) خفض الرسوم الجمركية بمقدار الثلث.

(٢) تقليص القيود غير التعريفية مثل الحصص الكمية وتراخيص الاستيراد والاحتكار

الحكومى وتقييد التصدير وقوائم الحظر.

(٣) حرية الوصول إلى أسواق غير تقليدية بادخال المنسوجات والملابس فى إطار "جات".

(٤) تحرير تجارة السلع الزراعية بتقليص الدعم والاجراءات الحمائية الأخرى.

المجموعة الثالثة: وضع صياغة لإطار شامل متعدد الأطراف لتجارة الخدمات وتنظيم الجوانب المتصلة بالتجارة فى مجال حقوق الملكية الفكرية فيما يرمز إليه (TRIPs)*

وكذلك إجراءات ضبط الاستثمار الأجنبى فيما يرمز إليه (TRIMs)**

■ أن التغير الذى عانت منه دورة أوروجواى أكد تناقض وتعارض المصالح الاقتصادية على النطاق العالمى (خاصة بين الكبار) وبسبب الشروخ التى حدثت فى بنية الاقتصاد العالمى بعد تفكك الكتلة السوفيتيه ودول شرق ووسط أوربا، وأيد ذلك ما ورد بتقرير مدير عام "جات" فى عام ١٩٩٢ ، أن أهم ما أدى إلى هذا التعثر عدة تعقيدات هى:

١) تجدد الاهتمام بالتجارة الاقليمية.

٢) تعميق اندماج الاقتصادات الوطنية فى اقتصاد عالمى.

٣) ظهور شركاء تجاريين جدد ومشاركتهم بنشاط فى جولة أوروجواى (اشارة إلى الآسيويين والذين أطلق عليهم Free Riders).

٤) الاختلال الخارجى الواسع للدول القائدة للتجارة الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية أوضح مثال).

٥) دخول دول جديدة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى للاندماج المتزايد فى السوق العالمى (اتحاد دول الكومنولت المستقلة + دول شرق ووسط أوربا).

٦) الاتجاه إلى بناء تكتلات تجارية واقتصادية إقليمية مغلقه تتوسع فى استخدام القيود الحمائية مع التلويح بتعاظم النزعات الانتقامية.

٧) خلق أسعار مصطنعه فى السوقين المحلى والعالمى (مثال : الولايات المتحدة على مدى السنوات

(*) Trade-Related Intellectual Property Rights

(**) Trade-Related Investment Measures

٩٠ - ١٩٩٥ ستقدم دعما زراعيا يقدر بنحو ٨٥ بليون (مليار) دولار للمزارعين).

٨) التقسيم الحالى للتكتلات الاقتصادية والتجارية (APEC, EU, NAFTA) ستقذف بالبعض إلى خارج الحلبه تماما. (مثال :الدول العربية والأفريقية ستكون الضحية الأولى الرئيسية).

٩) دعوة بعض الدول النامية بتبنى إنشاء منظمة للتجارة العالمية فى إطار الأمم المتحدة (مثال: عرض وزير خارجية فنزويلا فى أكتوبر ١٩٩٠ نيابة عن ١٥ دولة نامية هى: الأرجنتين - البرازيل - مصر - الجزائر - نيجيريا - الهند - أندونيسيا - جامايكا - ماليزيا - المكسيك - بيرو - فنزويلا - زيمبابوى - السنغال - يوغسلافيا "آنذاك") (مثال آخر: تبنت مصر الدعوة فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة عدم الانحياز إلى ضم مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة الـ ١٥ لتشكل صوتا مسموعا على النطاق العالمى).

١٠) قيام المجموعة الأوربية بتقديم مقترحات رسمية إلى سكرتارية "جات" بتحويلها إلى منظمة دائمة للتجارة الدولية متعددة الأطراف لتصبح ضلعا ثالثا لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. (الأمرالذى انتهت إليه المفاوضات فعلا فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣).

■ إن استمرار مفوضات دورة أوروجواى قام على ما عرف بمسودة دنكل

Dunkel Draft (Text)

والتى يمكن إيجازها فى التالى :

(١) استمرت المفاوضات فى دورة أوروجواى منذ ١٣ يناير ١٩٩٣ - بناء على موافقة أطراف "جات" على أساس ما عرف بمسودة دنكل التى احتوت ٤٣٦ صفحة.

(٢) نظرت الدول المتقدمة إلى مسودة دنكل من زاوية مصالحها الخاصة جدا فيما يتصل بفتح الأسواق أمام صادراتها، فيما يدعيه البعض من أنها - أى مسودة دنكل - تعطى أملا أمام الوصول إلى إطار شامل لاقتصاد عالمى مزدهر ينعم بالسلام خلال العقود القادمة.

(٣) تعترف جميع الأطراف فى مفاوضات دورة أوروجواى بتعقيد وكبر حجم الدرجة الفنية المفرطه وعدم التكامل والاتساق فى مسودة دنكل (التى مهدت للصياغة الأخيرة فى ١٥ ديسمبر

١٩٩٣) - شأنها شأن أى وثيقة فنية معقدة - التضارب والتعارض وعدم التأكد من تفسير العديد من الشروط والنصوص والمعانى الواردة بها.

(٤) أن التعامل مع مسودة دنكل كصفقة واحدة متكاملة One Package تم النظر إليه من منظور مصالح الدول المتقدمة أولا وإن كان لم تغفل أضيق المساحات لمراعاة ظروف الدول النامية كحواش للموضوع .

■ إن إعادة النظر وتقييم الموقف مازال سانحا لتقييم صيغة (المشهد الأخير) الذى أفرزته "جات" بانتهاء دورة أوروجواى فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ لأن الموضوع يجب النظر إليه من زاويتين :

الزاوية الأولى : تركز على الأبعاد التفضيليه للتكتلات التجارية.

الزاوية الثانية : تنحو صوب إستراتيجيات لإدارة التجارة الدولية قطاعيا. لماذا؟

لأن النظر من هاتين الزاويتين يجب أن تأخذه السياسات الوطنية بعين الاعتبار خاصة فيما يتعلق بتحسين ظروف الميزات التنافسية بالتركيز على تحسين مستوى العوامل الرئيسية للانتاج فيما سيتعلق على وجه الخصوص بقضايا هى قلب التنمية البشرية والاستثمار البشرى وهى: التعليم - التدريب - اكساب المهارات المهنية المتعددة - دعم البنية الأساسية من خلال تقوية البنية المجتمعية. وما يساند كل ذلك من التوسع فى دفع عملية الادخار والاستثمار محليا.

■ على المستوى الوطنى (المحلى) بأى دولة نامية يجب التعامل مع مسار التجارة الدولية وإدارتها على المستوى العالمى اذا تم إدراك الثلاثة تساؤلات الحاسمة الآتية :

الأول : هل سيرت (تم ممارسة ضغوط) الدول إلى الموافقة على صفقة أوروجواى - أى استمرار التجارة متعددة الأطراف المفتوحه - بكل قيودها ومحاذيرها المستحدثه تأسيسا على نصوص دنكل وصيغة " المشهد الأخير" مع غياب أى بديل آخر؟

الثانى: هل تستمر أكذوبة وضلال التجارة غير المنصفة للعالم المتقدم؟

الثالث: هل انعدمت تماما كل الفرص لطرح أى بديل آخر أو أى خيار توفيقى خاصة أمام الدول النامية مع تنامى وتنوع التدفقات التجارية الدولية لنموذج آخر متعدد الجوانب مع بزوغ تأثير التكتلات وامكانية التركيز على التجارة المدارة قطاعيا؟

أولا: الفهم الدولى وثمانى دورات للتفاوض فى إطار ماكان يعرف بـ "جات"

فى عام ١٩٤٨ وجدت (جات GATT) لترويج تجارة أكثر حرية بين الأطراف المشاركة فيها وكمنتدى للتفاوض حول القضايا التى تعوق ذلك فى إطار مجموعة من المبادىء تحكم سلوك التجارة الدولية. وتمثلت الملامح الأساسية لهذه الآليه فى إطار "جات" بالمعاملة غير التمييزيه تجاريا بين الدول الأطراف والاعتماد على التعريفات بعيدا عن المعوقات غير التعريفيه كلما كان ذلك ضروريا لحماية المنتج المحلى مع امكانية التفاوض حول معدل التعريفات فى حدود مستويات قصوى ومع تسوية النزاعات من خلال التشاور والتراضى أو التصالح، وتجمع حول "جات" ١١٧دولة (حتى آخر ١٩٩٣) تمثل أكثر من ٨٠٪ من حجم التجارة الدولية كأطراف فيها.

وسبقت دورة أوروجواى سبع دورات أخرى تم فيها تفاوض الأطراف الموقعة على "جات"، حيث أتمت الخمس جولات الأولى فيما بين ١٩٤٧، ١٩٦٢ تم التركيز فيها على خفض معدلات التعريفه مع تلاقى المعوقات الكمية خاصة فى تجارة المنتجات المصنوعة. وكانت الدورة

السادسة المسماه بدورة كيندى Kennedy Round (١٩٦٢ - ١٩٦٨) أشبه بسابقاتها الخمس حيث ركزت أيضا على مزيد من تخفيض التعريفات، ولكنها قد أضافت قضية المعوقات غير التعريفيه للتجارة لأول مرة. ثم أعقب هذه الدورة - دورة سابعة والمعروفة بدورة طوكيو Tokyo Round وهى من أكثر الدورات طموحا عن سابقاتها فى إطار "جات" من أجل تخفيض أو الغاء كافة المعوقات أمام التجارة الدولية التى وافقت عليها الأطراف بالاضافة إلى سلسلة من الاتفاقات حول قواعد السلوك الجديدة وإرساء مجموعة قواعد تعالج العقبات غير التعريفيه للتجارة.

ويمكننا إيجاز هذه الدورات تاريخيا وما تم فيها فى التالى:

الدورة الأولى : جنيف - ١٩٤٧ ، المشاركين - ٢٣ دولة .

الموضوع الأساسى (التعريفات).

الدورة الثانية : أنسى - ١٩٤٩ ، المشاركين - ١٣ دولة.

الموضوع الأساسى (التعريفات).

الدورة الثالثة : توركاى - ١٩٥١ ، المشاركين ٣٨ دولة.

الموضوع الأساسى (التعريفات)

الدورة الرابعة : جنيف - ١٩٥٦ ، المشاركين ٢٦ دولة.

الموضوع الأساسى (التعريفات).

الدورة الخامسة : جنيف (٦٠ - ١٩٦١)، المشاركين ٢٦ دولة.

الموضوع الأساسى (التعريفات).

وقد عرفت هذه الدورة بدورة ديلون Dillon Round

الدورة السادسة : جنيف (٦٤ - ١٩٦٧)، المشاركين ٦٢ دولة.

الموضوع الأساسى (التعريفات، الاجراءات المضادة للاغراق).

وقد عرفت هذه الدورة بدورة كيندى Kennedy Round

الدورة السابعة : جنيف (١٩٧٣ - ١٩٧٩)، المشاركين ١٠٢ دولة

الموضوع الأساسى (التعريفات ، المشاكل غير التعريفية، إطار الإتفاقيات).

وقد عرفت هذه الدورة بدورة طوكيو Tokyo Round

وعبر كل تلك الدورات فانها قد انتهت إلى توصل الدول المتقدمة الأطراف فى "جات" إلى تخفيض وصل فى معدله إلى ٣٤٪ للتعريفة الجمركية على المصنوعات، وقد تم تدريج الخفض فيما بين عامى ١٩٨٠ - ١٩٨٧ للتعريفات الجمركية بين الدول المتقدمة الرئيسية كأطراف فى الاتفاق من ٧٪ إلى ٧ر٤٪.

وقد وافق المفاوضون فى دورة طوكيو على ست قواعد سلوك جديدة: إرساء قواعد جديدة للدعم ومقاييس أو معايير تعويضيه - المعوقات الفنية للتجارة (المواصفات القياسية) - إجراءات تراخيص الاستيراد - المشتريات الحكومية - القيم الجمركية - مقاييس مضادة للاغراق.

كما أن هناك إتفاقيات أخرى تم التوصل إليها فى دورة طوكيو غطت التجارة فى بنود معينة لبعض المنتجات (مثل لحوم الأبقار - منتجات الألبان - المنتجات الاستوائية - الطيران المدنى).

دورة أوروجواى Uruguay Round (سبتمبر ١٩٨٦ - ١٥ ديسمبر ١٩٩٣).

بالرغم من الانجازات الملموسة لمفاوضات "جات" السابقة فى إزالة عوائق التجارة، إلا أن بعض المراقبين أكدوا على ضرورة إدخال عدة إصلاحات ملحه لتحسين قواعد "جات" وكذلك الإجراءات من

أجل تقوية ما تم التفاوض عليه وتم التوصل إليه فى دورة طوكيو ولتوسيع إمكانية تغطية "جات" مجالات جديدة فى التجارة الدولية.

وفى سبتمبر ١٩٨٦ ألتقى ممثلو ٧٤ دولة فى بونتا دل است Punta Del Este بدولة أوروجواى (التى أخذت الدورة اسمها)، وتم التوقيع على الاعلان الوزارى بواسطة وزراء تجارة الدول المشاركة فى مؤتمر أوروجواى للتجارة متعددة الأطراف والذى أقر فيه أجندة أعمال الدورة. وقد احتوى الاعلان على كل الأهداف الأساسية للولايات المتحدة وكذا جميع الاهداف المقترحة فى دول أخرى كموضوعات للتفاوض.

وبالرغم من أن الاعلان الوزارى - المشار إليه - دعا إلى إتمام دورة أوروجواى خلال أربع سنوات إلا أن ذلك لن يمنع من تطبيق أى اتفاقات يمكن التوصل إليها خلال تلك المدة بغض النظر عن انتهاء الفترة المحددة لانهاء المفاوضات رسميا. وقد تضمن هذا الاعلان الشكل المؤسسى للمفاوضات على هيئة لجنة مفاوضات التجارة Trade Negotiations Committee والتى سيكون لها وجهة النظر العليا لسير المفاوضات، وقد تفرع عن هذه اللجنة مجموعتان:

المجموعة الأولى : مجموعة التفاوض حول السلع .

المجموعة الثانية: مجموعة التفاوض حول الخدمات .

وقد ركزت المجموعة الأولى (التفاوض حول السلع) عملها على تغطية ١٤ قضية حاكمة هى:

١) الزراعة.
٢) جميع الأوجه المتعلقة بالتجارة بالنسبة للملكية الفكرية (TRIPs) (بما فيها السلع المغشوشه أو المزورة).
٣) جميع الأوجه المتعلقة بالتجارة بالنسبة لمقاييس أو معايير الاستثمار (TRIMs) .
٤) تسوية النزاعات.
٥) المنتجات الاستوائية.
٦) المنسوجات والملابس.
٧) المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية.
٨) التعريفات.

٩) المعايير غير التعريفية.
١٠) الاجراءات الوقائية.
١١) الدعم والمعايير التعويضية.
١٢) إتفاقات دورة طوكيو.
١٣) بنود (جات).
١٤) نظام وأداء "جات".

وفى ديسمبر ١٩٨٨ وعلى المستوى الوزارى تم مراجعة التقدم فى سير المفاوضات كتقرير عن نصف المدة المحددة لإنهاء مفاوضات دورة أوروجواى فى ١٩٩٠ والتى عقدت فى العاصمة الكندية مونتريال. وقد قصد من ذلك تقييم ما تم إجراؤه من تقدم خلال النصف الأول للدورة ولإمكان وضع إطار للإتفاقات المطروحة للتفاوض والتى ستغطى النصف الثانى من الدورة. وكانت الـ ١٥ قضية الأساسية وقد مثلت ١٤ منها ما يتعلق بالسلع والأخيرة تتعلق بالخدمات، كانت كلها مطروحة للتفاوض، إلا أنه لم يتم التوصل إلى أى إتفاق بالنسبة للقضايا التالية:

١) الزراعة.
٢) حقوق الملكية الفكرية.
٣) المنسوجات.
٤) الإجراءات الوقائية.

وواضح أن تعثر المفاوضات كان سببه عدم التوصل إلى اتفاق بشأن قضية الزراعة فى لقاء مونتريال مما ادى إلى أن مجمل الصفقة لإنهاء الإتفاق قد تعقدت ظروفها بالرغم من اتفاق الأطراف المتفاوضة على إستمرار المفاوضات خلال أبريل ١٩٨٩ الذى تم التوصل آنذاك إلى إطار الإتفاقيات حول تلك القضايا الأربع المشار إليها آنفا مما أدى إلى إجازة التقرير النصف مرحلى على أساس خمسة عشر إطارا للإتفاق حول القضايا الخمس عشرة المطروحة للتفاوض.

وفى لقاء وزراء التجارة فى العاصمة البلجيكية بروكسل (فى المدة ٣ - ٧ ديسمبر ١٩٩٠) والذى كان مزمعا فيه إنهاء الدورة، إلا أن الاختلافات حول بعض القضايا امكن حلها ولم تفلح فى البعض الآخر. وكان من بين هذه المجالات - قضية الزراعة - وانتهى لقاء بروكسل دون التوصل إلى

أى إتفاق نهائى. وبعد مشاورات مكثفة مع الاطراف الرئيسية فى التفاوض فإن مدير عام "جات" قال: أن هناك قواعد قد تم التوصل إليها لإكمال المحادثات، وقد دعا المفاوضين إلى عقد لقاء فى ٢٦ فبراير ١٩٩١ ، حيث قال فى هذا اللقاء إن بين يديه كافة العناصر الأساسية التى من شأنها إعادة المفاوضات إلى مجراها الطبيعى، وقد قدم مقترحا كبرنامج عمل غير محدد بمدة زمنية للانتهاء من المفاوضات. وتبعا لتقارير عدة عن سير المفاوضات فإن خطة التفاوض سمح لها بأن تمتد المحادثات خلال ١٩٩١ ، ١٩٩٢ أيضا لاجتماعات المجموعات الفنية - وهذا ما حدث بالفعل إلى أن تم الانتهاء فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ من دورة أوروجواى.

مجموعات العمل ...

بعد انقضاء مدة قصيرة على توقيع الإعلان الوزارى من جانب وزراء التجارة لتبدأ الدورة بدأت المفاوضات لمجموعات العمل الخمس عشرة (١٤ للسلع، ١ للخدمات)، وفيما يلى توصيفا كاملا لها (فى فبراير ١٩٩١ أعيد تنظيم هذه المجموعات تحت سبع تقسيمات جديدة مع بقاء القضايا على ما هى عليه).

١) التجارة الزراعية Agricultural Trade

لقد تركت المفاوضات حول التجارة الزراعية فى الدورات السابقة كثيرا من التشوهات والعقبات فى مجال المنتجات الزراعية، وعلى سبيل المثال، فإنه بينما يتم تشجيع إلغاء القيود الكمية على الواردات فإن "جات" قد سمح بمثل هذه القيود على المنتجات الزراعية الضرورية لضمان حماية سياسات زراعية محلية معينة. وبينما لا تشجع "جات" على دعم الصادرات فإنها تسمح بمثل هذه الإعانات للمنتجات الزراعية وبعض المنتجات الأولية كذلك، لو أن هذا الدعم لا يعطى أى دولة حق الإستحواذ على نصيب أكبر من الصادرات العالمية بالنسبة لمنتج معين.

ولقد وافقت الأطراف المتعاقدة على الحاجة الملحه إلى تأكيد نظام وإمكانيات التنبؤ بما يدور حول التجارة والزراعة الدولية كما ورد بالإعلان الوزراى الموقع فى أوروجواى، كما تمت الموافقة على محاولة إرساء كافة المقاييس والمعايير المؤثرة على زيادة الواردات والتنافس فى مجال الصادرات تحت نظم وقواعد أقوى لـ "جات". ولقد اختص الإعلان أهداف المفاوضات فى التقليل من معوقات

الواردات، وكذا نظم أكثر إتساعا فى تطبيق كافة أنواع الدعم المباشر وغير المباشر، كما انسحب أيضا على تخفيض الآثار المضاده فيما يتعلق بقضية المستويات الصحية فيما يتعلق بالتجارة الزراعية.

وكما بدا واضحا فإن تقرير متابعة أعمال المفاوضات وهى مازالت فى منتصف الطريق فإنه بالنسبة للتجارة الزراعية ظلت هى القضية ذات المحتوى المفتوح للمشاكل محل التفاوض.

وكانت وجهتا النظر المتضادتان بين الولايات المتحدة وأوربا (فرنسا) للوصول إلى الأهداف طويلة المدى للمفاوضات قد تركزت فى الإلغاء النهائى للحماية والدعم بينما دافعت أوربا عن التقليل فقط. وقد أوضح الإطار المبدئى لأى إتفاق حول الموضوع أن الأهداف طويلة المدى يجب أن تمد الأطراف بتخفيضات ملموسه بشكل متقدم دائما بالنسبة للدعم الزراعى والحماية تكون محصلتها هى تصحيح وتحاشى القيود والتشوهات فى الأسواق العالمية للتجارة الزراعية.

وإستمرارا لدعم التوجهات الإيجابية فقد حدد تاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٩٠ أمام الدول المعنية - كأطراف المشكلة - لوضع ما لديها من أفكار، وبالنسبة للولايات المتحدة فقد اقترحت إستنزال ٩٠٪ من دعم الصادرات وتحويل القيود غير التعريفية إلى تعريفات وتخفيض التعريفات والدعم الداخلى ومعاييره بما يعادل ٧٥٪ على مدى عشر سنوات.

وفى ٧ نوفمبر ١٩٩٠ وبعد اختلافات داخلية جليه، فإن أوربا قدمت تخفيضا شاملا للدعم الزراعى وأنواع الحماية المختلفة فى مدى حوالى ٣٠٪. وهكذا اتضح أن الاختلافات حول قضيةالزراعة فى مفاوضات "جات" كانت أحد الأسباب الحاكمة فى عدم التوصل إلى إمكانية تحديد توقيت محدد لإنهائها كما خطط لها - وهذا ما حدث فعلا.

٢) تجارة الخدمات Trade in Services

وتتمثل الخدمات هنا فى أنشطة التأمين، النقل، البنوك، الإنشاءات (التشييد)، وتحتل التجارة فى الخدمات أو تجارة الخدمات جزءا كبيرا من إجمالى التجارة الدولية. وفى حسابات "جات" فإن صادرات العالم من الخدمات التجارية فى ١٩٨٩ بلغت ٦٨٠ بليون (مليار) دولار وهى غالبا ما تشكل ما قيمته ٢٠٪ من القيمة الإجمالية للتجارة الدولية. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية

أكبر مصدر للخدمات فى العالم.

وبالرغم من أهمية الخدمات فى التجارة الدولية فإن "جات"، لم تغطى قواعدها تجارة السلع فقط بل اختصت بالخدمات كذلك عندما تكون حادث عرضى يتعلق بتجارة السلع فقط. ويعتبر أحد الأهداف الرئيسية للولايات المتحدة فى جولة أوروجواى هو إرساء قواعد لتجارة الخدمات على غرار ما هو قائم بالنسبة لتجارة السلع.

وبالرغم من إبداء المقاومة من جانب بعض الدول النامية، فإن المشاركين فى دورة أوروجواى وافقوا على إقرار قيام مجموعة مفاوضات الخدمات Group on Negotiations on Services والتى ستحاول إرساء إطار من المبادىء والقواعد متعدد الأطراف يقوم على تجارة الخدمات. وأن أهداف مثل هذا الإطار - تبعا وطبقا للإعلان الوزارى - يؤكد على تحرير تجارة الخدمات ويدفع بالنمو الاقتصادى لكل الأطراف المشتركة فى التجارة ويطور من عملية التنمية بالدول النامية.

وفى منتصف مسيرة طريق التفاوض فى إطار دورة أوروجواى فإن مجموعة التفاوض حول الخدمات توصلت إلى إتفاق على المبادىء الأساسية اللازمة لتغطية تجارة الخدمات، ومن بين هذه المبادىء احتل مبدأ الشفافية الذى يعبر عن إتاحة المعلومات التى تقننها الحكومات كمعايير مؤثره على تجارة الخدمات، وكذلك مبدأ التعامل الوطنى الذى يعنى معاملة متساوية لمقدم الخدمة المحلى والأجنبى وكذلك عدم التمييز الذى يعنى معاملة متساوية لمقدمى الخدمة الأجانب.

وبعد تقديم المراجعة الشاملة عن مرحلة نصف الطريق لمسيرة مفاوضات دورة أوروجواى فإن المجموعة المتفاوضة حول الخدمات قسمت إلى مجموعات فرعية لمناقشة إمكانيات تطبيق القواعد والمبادىء التى تم التوصل إليها على مختلف القطاعات . ولقد تم مناقشة خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، التشييد (الإنشاءات)، النقل، السياحة، الخدمات الحرفيه أو المهنية، القطاع المالى، الخدمات السمعية البصرية Audio-Visual Services وكانت وجهة نظر الولايات المتحدة أن تجارة الخدمات لن يصيبها التمييز طالما أنها ستمنح فرصتها فى أسواق مفتوحه بتعهدات متبادلة بين الدول الأطراف.

٣) حقوق الملكية الفكرية Intellectual Property Rights

إنتهاك حقوق الملكية الفكرية التى تتمثل فى العلامات التجارية والتراخيص وحقوق الطبع، يكون سببا فى فقد دخل لمالكى هذه الحقوق الفكرية، مما يقلل من حوافز تطوير وإبداع لتقديم منتجات جديدة. وفى تقرير نشرته عام ١٩٨٨ لجنة التجارة الدولية للولايات المتحدة عن مسح قامت به أظهر خسارة عالمية قدرت بحوالى ٢٣٫٨ بليون دولار ترجع إلى ثغرات شديدة فى حماية الملكية الفكرية.

ويعتبر أحد أهم الأهداف بالنسبة للولايات المتحدة فى دورة أوروجواى هو تطوير وتهيئة المقاييس والمعايير الدولية لقضية حماية حقوق الملكية الفكرية وإرساء قواعد تسوية المنازعات وتوفير إجراءات ضمان وحماية فى إطار "جات" لهذه القضية. ولقد تضامنت مع الولايات المتحدة الأمريكية دول متقدمة أخرى فى إتفاق واضح حول قواعد سلوك جديدة، وأصرت بعض الدول النامية بقيادة الهند والبرازيل أن تطرح السؤال الهام عن هذه القضية فى الإطار التالى:

هل "جات" هى المنبر أو المكان الملائم لمناقشة أو طرح أو الوصول إلى إرساء قواعد ومقاييس خاصة بقضية حقوق الملكية الفكرية؟

وفى إعلان أوروجواى، اتفقت الأطراف المتعاقدة أنها ستحاول إستجلاء وجهة نظر "جات" بالنسبة لموضوع حقوق الملكية الفكرية. وأنها ستصيغ قواعد محكمة فى هذا الشأن، كما اتفقت على أنها ستناقش موضوع السلع المقلده أو المغشوشة (المزورة) فى إطار متعدد الأطراف أيضا. وبالرغم من إحداث بعض التقدم فى تحديد المعايير اللازمة للحماية ولكن تظل بعض القضايا مثل: تراخيص الأدوية، مشاكل تسمية المنشأ محل سؤال.

٤) معايير الاستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية (TRIMs)*

بالرغم من أن ترتيبات وإجراءات الاستثمار غالبا ما تؤدى إلى تشويه تدفقات التجارة، فإن "جات" واقعيا لم تقدم أى نظام للحكومات يمكن اتباعه فيما يتعلق بسياسات الإستثمار. وفى دورة أوروجواى امتدت رعاية "جات" لتغطى قضايا الإستثمارات الأجنبية، وقد اهتم المفاوضون

(*) Trade-Related Investment Measures

الأمريكيون بهذه القضية - قضية الإستثمارات الأجنبية - كهدف أساسى فى هذه الدورة. وقد اعترضت الكثير من الدول على تضمين أجندة الدورة هذه القضية لأن حكوماتها اعتبرت أن ذلك إنتهاكا صارخا لسيادتها الوطنية إذا ما وضعت فى "جات" قواعد تحكم وتتحكم فى عملية انسياب الإستثمارات الأجنبية.

وواضح من الإعلان الوزارى فى أوروجواى أن الأطراف المتعاقدة وافقت على إدراج معايير الإستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية (TRIMs) للتفاوض ولوضع المعايير اللازمة التى تعوق من أو تشوه تدفقات التجارة.

ولقد أظهرت المراجعة فى منتصف طريق التفاوض أن إطارا عاما للموافقة على معايير الإستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية (TRIMs) قد سمحت بمزيد من تحديد تلك المعايير التى تقف عقبة أمام التجارة وكذا التأثيرات التى قد أغفلت ولم تغطيها بنود "جات" التى كان معمولا بها. إن ذلك يعنى تحاشى الآثار العكسية على معايير الاستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية ولم تملك الدول النامية غير طرح التساؤلات عما سيكون عليه المستقبل والحاجة إلى هذه القواعد بشأن الاستثمارات الأجنبية.

٥) تسوية النزاعات Dispute Settlement

لاحظ كثير من المراقبين أن الإجراءات المعمول بها فى إطار "جات" لتسوية النزاعات بين الأطراف المتعاقدة هى إجراءات بطيئة غير واضحة وبها قدر كبير من التقييم وغير ملزمة. وبالرغم من أن المفاوضين فى دورة طوكيو حاولوا أن يحسنوا من تلك الإجراءات، فإن العديد من الحكومات بما فيها الولايات المتحدة استمرت فى تأكيدها على أن تلك الإجراءات غير مرضية تماما. إن الغموض واللبس الذى يحيط بتلك الإجراءات فى جزء منها يحدث كنتيجة للتغيرات غير المتوقعة، بينما تهدف "جات" أساسا لتخدم كمنتدى للمشاورات ونادى للتفاوض، فإن العديد من الحكومات حاليا انتهى إلى اعتبار أنها كانت مسئولة عن سيرورتها لتصبح وكالة شرعية دوليا لضمان وحماية وضع وتنفيذ القواعد اللازمة بشكل صارم.

ويعتبر أحد أهم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية فى دورة أوروجواى تقوية آليه تسوية النزاعات. وفى الإعلان الوزارى فإن وزراء التجارة وافقوا على محاولة تحسين وتقوية قواعد

واجراءات "جات" لتأكيد القرارات السريعة والفعاله للنزاعات.

وفى تقرير متابعة ومراجعة ما تم فى منتصف مسيرة التفاوض لدورة أوروجواى فإن تقدما ملموسا قد تم التوصل إليه فى قضية تسوية النزاعات، وفى إطار الاتفاقية فإن وزراء التجارة أيدوا التغيرات الواجبة لإجراءات النزاعات ووافقوا كذلك على تطبيقها على أساس من قواعد المحاولة. إن هذه التغيرات قائمة بالفعل وستستمر حتى نهاية الدورة، وأن التغير الرئيسى هو التحديد القاطع لإنهاء إجراءات النزاعات فى تقنينات محددة. وعلى سبيل المثال فإن المدة الطويلة منذ طلب المشورة حتى الفصل فى مجلس "جات" على هيئة تقرير متعدد الآراء لا يجب أن يزيد عن ١٥ شهرا. وكذلك فإن ما تم التوصل إليه هو قيام هيئة مستشارى تحكيم تجارى كبديل لتسوية النزاعات.

٦) تجارة المنتجات الاستوائية (المدارية) Trade in Tropical Products

لقد أرسى الإعلان الوزارى بأوروجواى أجندة شاملة احتوت عدة مقترحات دافعت عنها دول تعتبر صاحبة مصلحة مثلما حدث من جانب الدول النامية بشأن تجارة المنتجات الاستوائية. وقد وافق وزراء التجارة عند مراجعة مسيرة العملية التفاوضية فى النصف الأول منها على إدراج سبع مجموعات لهذه المنتجات المدارية فى إطار التفاوض وقد دعا لوضع إطار للتفاوض حول تخفيض التعريفات بالنسبة لها.

٧) المنسوجات Textiles

وتعتبر قضية المنسوجات من الموضوعات الهامة خاصة بالنسبة للدول النامية، وقد تقدمت بعدة مقترحات بشأنها تختص بالمنسوجات والملابس. وكانت تجارة المنسوجات تنتظم من خلال نظام حصص ثنائى تحت مظلة الترتيبات المتعددة الألياف Multi-Fiber Arrangement (MFA) ولقد أوضح الإعلان الوزارى أن هدف الدورة هو إدماج تلك القطاعات فى نظام "جات" من أجل مزيد من عملية تحرير للتجارة فيها.

وفى تقرير مراجعة نصف المرحلة من المفاوضات لدورة أوروجواى فإن الإطار المحدد لإتمام الإتفاق قد ركز وكرر مؤكدا على تعهدات الإعلان الوزارى بادماج قضية المنسوجات تحت مظلة "جات" وفق ما ستسفر عنه المفاوضات حول هذه القضية نهائيا. وفى فبراير من عام ١٩٩٠ فإن

الولايات المتحدة قدمت مقترحا بأحدث تغير تدريجى من النظام الحالى لنظام الحصص الثنائى تحت ظل الترتيبات المتعددة الألياف (MFA) إلى أن يصبح نظاما شاملا عالميا فى إطار القواعد التى ستصل إليها المفاوضات فى إطار "جات". وقد كانت الإستجابة للمقترح الأمريكى إستجابة متواضعة للغاية. وبحلول نوفمبر ١٩٩٠ أسقطت الولايات المتحدة هذا المقترح، وفى ديسمبر ١٩٩٠ عرض المفاوضون إعطاء ذلك (أى المقترح الأمريكى) فترة عشر سنوات لإمكانية الأخذ به. ومن المعروف أن الترتيبات المتعددة الألياف (MFA) كانت تنتهى بنهاية يوليو ١٩٩١ .

٨) المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية Natural Resources-Based Products

ولقد تقدمت الدول النامية - كصاحبة مصلحة - بمقترحات لتحرير تجارة المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية، وقد قسمت المناقشات تبعا لمجموعات هذه المنتجات كالتالى:

(١) المعادن غير الحديدية.

(٢) منتجات الغابات.

(٣) المنتجات السمكية.

وفى التقرير النصف مرحلى وافقت الدول المشاركة على أن تستمر فى تفاوضها حول إمكانية تحرير التجارة فى هذه المنتجات ولتنسيق أشمل مع بقية مجموعات العمل الأخرى التى يتم مناقشة تلك القضية داخلها لتغطية أشمل وأوسع ومن أمثلتها مجموعة العمل القائمة على قضية التعريفات.

٩) التعريفات Tariffs

وهى من القضايا الأم فى قضايا التجارة وهموم "جات" فى جميع الدورات. ولقد ضغطت الولايات المتحدة بتطبيق نظام إمتيازى يقوم على الأخذ والعطاء(Request-Offer Method).

يربط معا بين محادثات حول القيود المتعلقة بالتعريفات وتلك المتعلقة بالقيود غير التعريفية. وقد قدمت دول أخرى مدخلا لصيغة تخفيض عبر الحدود Across-The-Board Reductions ولم يشر أو ينادى تقرير مراجعة نصف مرحلة المفاوضات لتحقيق أو إمكانية التفاوض حول تطبيق طريقة واحدة لتخفيض التعريفات الجمركية. والذى تم المناداه به هو تخفيضات شاملة لا تقل فى

طـرحهـا عن مـا تم إنجـازه من صـيـاغـة المشـاركين فى دورة طوكيـو (وقـد قـدرت لأن تصـبح حوالى٣٤٪). وفى يناير ١٩٩٠ وافق المتفاوضون على حل توفيقى لتخفيض التعريفات الجمركية ومنذ ذلك الحين هناك مقترحات أخرى قدمت بهذا الشأن. ومنها تلك التى قدمتها الولايات المتحدة للمعاملة بالمثل فى الدول الأخرى فى إطار إستراتيجية معاملة بدون جمارك Duty-Free Treat-ment وذلك لمنتجات محددة للمبادلة وفى مقابل منتجات محددة تبادل بها الدول الأخرى.

١٠) المعايير غير التعريفية Non-Tariff Measures (NTM)

أن هدف المناقشات فى مجموعة العمل هذه هو تخفيف أو إلغاء تلك المعايير الغير تعريفية، إن تقرير مراجعة نصف المرحلة فى مسيرة التفاوض لدورة أوروجواى كإطار للإتفاق سمح بجميع المداخل لتخفيف هذا الهدف. أن الإتفاق دعم تحريرا ذا معنى يتأتى من مجمل المفاوضات التى يجب أن تكون ملموسه وعلى المفاوضين أن يفضلوا تلك المداخل التى تؤكد المشاركة الأوسع من أجل إفساح أكبر المساحات الممكنه أمام عملية التحرير وكانت أمام مجموعةالعمل القائمة على هذه القضية مناقشة بعض القواعد المتعلقة بالمنشأ ومشاكل تفتيش وفحص ما قبل الشحن إلى المستورد

١١) الإجراءات الوقائية Safe Guards

وهو موضوع وقضية ذات إهتمام عام الأمر الذى دعا إلى تقديم مقترح بإرساء مجموعة القواعد اللازمة لإقرار تلك الإجراءات الوقائية ومنها: الإحتياطات التى تتخذها الحكومات لحماية صناعاتها من أن تغمر أسواقها بالواردات ومن ثم إعطاء فرصة الوقت الكافى لإحداث عملية التكيف أو المواءمة إذا حدث ذلك.

إن الإعلان الوزارى أكد على ضرورة قيام أى إتفاق بشأن تلك الإجراءات الوقائية يكون على أساس من مبادىء "جات" وأن يأخذ فى إعتباره عناصر متعددة معينة ويمكن تطبيقه وتطويعه بالنسبة لكل الأطراف المشاركة فى "جات". واعتبرت القضية الأساسية فى المناقشات هى:

أنه إذا أقرت وجوبية تلك الإجراءات فهل يجب تطبيقها على جميع الواردات من جميع الدول (على أسس غير تمييزيه) أو على واردات من دول معينة دون غيرها (أسس إنتقائيه)؟

١٢) الدعم والمعايير التعويضيه Subsidies and Counter Vailing Measures

لقد أكد الإعلان الوزارى على أن المفاوضات حول قضية الدعم والمعايير التعويضيه يجب أن تهدف إلى تحسين الأنظمة المتعلقة بمعايير "جات". إن إتفاق الإطار العام الذى تم التوصل إليه فى منتصف مسيرة المفاوضات يتضمن مدخلا تختص به قضية الدعم كالآتى:

(١) الضوء الأخضر : دعم تحت ظروف معينة.

(٢) الضوء الأصفر : لبعض المعايير التعويضية.

(٣) الضوء الأحمر : المنطقة المحظورة للدعم والمعايير التعويضية.

وقد تم التوصل فى تقرير إطار الإتفاق العام لنصف مرحلة الدورة على أن الدول إنقسمت حول هذه القضية، فبعض الدول (ومنها الولايات المتحده الأمريكية) يؤيد ويريد أن يكون هناك نظام أكبر فيما يتعلق بقضية الدعم والبعض الآخر يرى ويريد أن يكون هذا النظام ذا مساحة أقل أو لا يكون هناك نظام نهائيا.

١٣) إتفاقات دورة طوكيو Tokyo Round Agreements

ومجموعة العمل هذه تأخذ فى إعتبارها إمكانية تحسين وتوضيح وتوسيع الإتفاقات المتعلقة بالقضايا غير التعريفية وقواعد السلوك التى تم التوصل إليها خلال الدورة الأخيرة للمفاوضات متعددة الأطراف. وقد دارت المناقشات فى هذه المجموعة حول التركيز على ثلاث مشاكل متعلقة بقواعد السلوك:

(١) الحواجز الفنية للتجارة (المستويات القياسية Standards)

(٢) تراخيص الإستيراد.

(٣) الإجراءات المضادة للإغراق.

وهناك بعض الدول التى تريد تقييد الإجراءات والمعايير المضادة للإغراق، وكذلك هناك بعض الدول التى تريد تقييد إجراءات ومعايير الإغراق. وقد وصفت المحادثات حول الإجراءات المضادة للإغراق بأنها الذريعة Stalled والخديعة ومربط الفرس.

١٤) مواد وفقرات " جات" GATT Articles

فى الإعلان الوزارى إشارة واضحة للمفاوضين بدورة أوروجواى بإعادة النظر فى مواد وفقرات "جات" والأنظمة وكذلك الترتيبات كما طلبتها الأطراف ذات المصالح المشتركة وإجراء المفاوضات فى أمثل شكل مناسب. وقد أظهرت الولايات المتحدة إهتمامها حول مناقشة تلك الفقرات والمواد التى تختص بموضوعات مشروعات التجارة التى تقوم عليها الدولة State Trading Enterprises وكذلك بموضوع الإستثناءات أو الحصانات أو الإعفاءات التى ترد على موازين المدفوعات. ويدفع الموضوع الأخير المتعلق بموازين المدفوعات أن يسمح للدول النامية أن تقيم الحواجز أمام الواردات عندما يكون لديها مصاعب ومتاعب فى موازين مدفوعاتها. وقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية من وراء هذا إحكام الترتيبات الخاصة بهذه الموضوعات.

وفى تقرير نصف المدة لمراجعة أعمال المجموعات المتناقضة بالدورة فإنه تم الإقرار بالتوقيع من جانبهم على أن ما تم بهذا الشأن مازال بعيدا وأنهم حثوا على طرح مقترحات أخرى جديدة ولم يستشعر بأن هناك إجماعا واضحا فى هذا الإتجاه.

١٥) قيام نظام "جات" على وظائفه Functioning of the GATT System (FOGS)

إن الإعلان الوزارى فى محتواه الأساسى قام بتوجيه المفاوضات للأغراض التالية:

(١) تعزيز دور الجات فى المراقبة والإشراف على سياسات التجارة للأطراف المتعاقدة.

(٢) تحسين مستوى وعملية إتخاذ القرار داخل "جات" خاصة الدور المناط بوزارة التجارة.

(٣) تقوية العلاقة بين "جات" والمنظمات الدولية الأخرى.

وفى تقييم أعمال المفاوضات لمنتصف المدة فإن المجموعة المسئولة عن مشاكل قيام نظام "جات" على وظائفه قامت بعملها على الوجه المطلوب منها القيام به لتدعيم الأغراض الثلاثة السالفة الذكر. وأن الإطار العام للإتفاقية قد أوصى بمراجعة آلية السياسة التجارية لإمكان دراسة سياسات التجارة للدول المختلفة. وقد تم إرساء هذه الآليه المطلوبة ويتم فحص سياسات أكبر أربعة أطراف مشتركة فى التجارة الدولية كل عامين وسياسات معظم الدول الأخرى الأطراف المشاركة كل ٤ أو ٦ سنوات على أساس مستوى التقدم فيها ومشاركتها فى التجارة الدولية. وقد أوصى إطار عام الإتفاق كذلك بأن

يجتمع وزراء التجارة فى لقاء كل عامين لتوضيح وإظهار التعهدات قبل "جات" كما تم التوصية بمزيد من التنسيق بين "جات" وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وأنيط بمجموعة العمل تقديم هذه مقترح بانشاء منظمة للتجارة العالمية World Trade Organization لتذوب فيها ما كان يعرف بـ "جات" إلى الأبد - وهذا ما حدث فعلا.

ثانيا : الإدراك المحلى بالدول النامية

فى الفترة من ٢٠ مايو ١٩٩٣ إلى ٢٢ مايو ١٩٩٣ - بقاعة الإجتماعات بمؤسسة الأهرام - بالقاهرة تم عقد المؤتمر السنوى العلمى للجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية بالإشتراك والتعاون مع:

* مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام.
* مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.
* قطاع التمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.
* مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية - جامعة حلوان.

وعلى مدى ثلاثة أيام المؤتمر عقدت إثنتا عشرة جلسة متضمنه جلسة الافتتاح والختام ، شارك فيها ثلاثة وثلاثون متحدثا - قام ثمانية عشر منهم بتقديم أوراق علمية تأسس عليها حديثهم أمام المؤتمر عن المحاور المختلفة لموضوع المؤتمر والذى تركز على: الأبعاد والآثار الإقتصادية لمفاوضات (جات) .

وقد مثل ذلك أحد العلامات البارزه لوعى المجتمع العلمى والبحثى فى مصر بأهمية عرض الموضوع قبل أن تنتهى مفاوضات دورة أوروجواى الشامنة فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ فيما أشار إليه صراحة من دق نواقيس الخطر والتحذير والتبصير بما تحمله الأيام من نتائج خاصة بعد إمكان التوصل إلى أى صيغة من شأنها أن تنتهى بها الدورة. والنقاط التالية هى من أهم ما أثير حوله الإنتباه من مخاطر المستقبل للقبول بنتيجة المفاوضات :

* إدراج موضوعات وقضايا: الخدمات - حقوق الملكية الفكرية - الاستثمار.
* هل سيكون الإتفاق (ولو توفيقيا)يحمل مصلحة للدول العربية - لمصر (الأجل المتوسط - الطويل)

* أسلوب تسوية النزاعات سينقل إلى مجال التحكيم (قضية السيادة الوطنية) .
* دور أكثر إحكاما للتكتلات العملاقة وضياع فرص الاختيار أمام الدول النامية (ومنها مصر) .
* ضيق واتساع الفجوة بين الشمال والجنوب فى ظل ظروف مخاض لم يسفر عن شىء محدد للنظام العالمى.
* إيقاف العمل وتعطيل ومصادرة الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية (برن: لحماية حق المؤلف - باريس: لحماية الملكية الصناعية - روما: لحماية حقوق الإذاعة والبث - واشنطن: للدوائر (المتكاملة) .
* إخراج قطاع المنسوجات من الإتفاقية.
* مصر أمامها فرصة كبيرة لتكون عاصمة البرمجيات التى تحمى الثقافة العربية ولاتخترقها فى الصميم.
* إخراج الدواء من شروط الجات ضرورة إنسانية غير قابلة لشروط التفاوض.
* تأثر التنمية الصناعية فى مصر هو تأثر منظومة مكونات عملية التصنيع (الأموال - الأفراد - الإدارة - المواد الخام - الألات والمعدات - التكنولوجى - السوق) .
* حساسية موقف التفاوض حول ما هو ملكية فكريه وما هو ملكية صناعية .
* وضع المصارف المصرية حاليا لا يسمح بحالة تنافس مع المصارف العالمية لتأثرها بمنظومة مكونات ومحددات الخدمات المالية ذات الصفة والميزة التنافسية (العماله الماهره المؤهله - متوسط دخل الفرد - حجم السوق المالى المحلى - موقف الدائنية والمديونية الصافية للدولة - توفر معدات رأسمالية مكمله لتقديم الخدمات) .
* لا يعتبر قطاع التأمين المصرى قطاعا جذابا للشركات الأجنبية فيما عدا السوق العربية والأفريقية.
* مكونات التجارة الدولية فى الخدمات حزمه كبيرة يلزمها وعى وحساسيه شديدة عند التعامل معها والتفاوض حولها (إنتقالات السفر: البعثات التعليمية - الخدمات الطبية، النقل الدولى: البحرى - الجوى - البرى ، التأمين الدولى : البحرى - الجوى - البرى - التأمين ضد مخاطر الاستثمار - الصادرات ، الخدمات المصرفية : خدمات النقد،

الخدمات المالية: خدمات البورصات ، حقوق الملكية الفكرية: البراءات - الابتكارات - العلامات المسجلة - المدد الزمنية.

* فى مصر يجب أن نفرق بين: قطاع السلع والخدمات القابلة للتبادل الدولى (التمتع بميزة نسبيه) وقطاع السلع والخدمات الغير قابلة للتبادل الدولى (الآثار الجانبيه للإصلاح الاقتصادى) .
* تحرير تجارة الخدمات - هل يدعونا إلى إعادة تخصيص وتعبئة الموارد بشكل مختلف؟ لأن الموضوع يتعلق بمسألة أمن وطنى - تأثيره على الاقتصاد الوطنى - دوره فى عملية التنمية .
* أن المشكلة الحقيقية لعملية التحرير فى إطار ما ستسفر عنه دورة أوروجواى (قبل انتهائها) بالنسبة للقطاع الزراعى المصرى هو ما يتصل بالإنعكاسات على: الانتاج - الإستهلاك - التشوهات السوقية - الأسعار - المقاييس الصحية - المواصفات - الأوضاع التصديرية والاستيرادية - إرساء صناعة تصدير زراعى تأخذ بالمعايير العالمية - الهيكل المؤسسى المنظم للتجارة الخارجية الزراعية.
* إن تكاليف المياه لها بعد إقتصادى له ثقله على الدولة وله آفاقه السياسية التى يجب أن نتحسب لها إستراتيجيا وأمنيا.
* ضرورة التمييز بين معنى الدعم والحماية الذى نعطيه للزراعة فى مصر وما يتم الحديث عنه فى إطار دورة أوروجواى ، ومن هنا يمكن أن نعظم الآثار الايجابية لمصلحتنا.
* إتفاق موقف مصر مع مواقف الدول النامية وغيرها من دول أخرى من حيث الإعتراض على تضمين إتفاقية (جات) فى دورة أروجواى ، لما يخل بإعتبارات السيادة الوطنية والتنمية الاقتصادية ، لأن الهدف من جذب الإستثمارات هو الخروج من عنق الزجاجة وليس هذا فحسب وإنما نوع الضمانات التى يجب أن نطلبها من الإستثمار الأجنبى والتى يتوفر عنها مصالح للوطن.
* إعداد وإمداد المفاوض المصرى بالقاعدة العلمية والقاعدة المعلوماتية والقاعدة التفاوضية أمور حاسمه ولن يتم ترسيخ هذه القواعد الثلاث إلا إذا توافرت لدى المفاوض: الإجراءات الإدارية الميسره - إنتقائية وتميز تشكيل الوفد - الاتفاق على سيناريو حوار الوفد .

* تواجد العمالة المصرية فى الدول العربية قليل وفى السوق الأفريقية محدود جدا ونحن فى مصر لم ننل أى قسط مثل أى دولة أوربية أو حتى عربية أخرى فى هذا المجال .
* التنازلات المطلوبة فى إطار دورة أوروجواى بالنسبة لقطاع التشييد أخذت من وجهة النظر التسويقية البحته دون النظر إلى موضوع نقل التكنولوجيات الجديدة أو إحترام قوانين محليه منظمة وواضح أننا فتحنا الباب ولم نغلقه وربما تعدينا أكثر مما هو مطلوب منا فى إطار (جات - أوروجواى) .
* تطبيق إتفاقية (جات) فى إطار دورة أوروجواى على قطاع النقل البحرى سوف يكون له تأثير سلبى حاد على ما يحققه قطاع النقل البحرى من عوائد للدولة ، خاصة فى المرحلة الإنتقاليه الحالية للإنتقال من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج إلى نظام التحول إلى القطاع الخاص وهناك أنشطة لا يجب تحريرها كما لا يجب دخول رعايا أية دولة أجنبية للدخول لممارستها وهى : الوكالة الملاحية عن السفن الأجنبية بالموانىء المصرية - الشحن والتفريغ وتداول البضائع بالموانىء المصرية وبمحطات الحاويات - تموين السفن والأشغال العامة - حجز الفراغات على السفن لنقل البضائع الحكومية- إصلاح السفن وبنائها - خدمات القطر والارشاد فى الموانى .
* تبلور موقف قطاع النقل البرى فى عدم الدخول فى نطاق الإتفاقية فى الوقت الحالى ولكن ذلك لا يعنى ألا يتم إنضمام مصر إليها مستقبلا.
* من الضرورى عدم إغفال البعد البيئى فى منظومة مشاكل التجارة الدولية فى إطار (جات) ودورة أوروجواى لأن علاقة البيئة بالتجارة الخارجية ليست عملية طارئه - وهى تاريخية منذ مؤتمر ستوكهولم - وسيكون لعملية تحرير التجارة آثار بيئية ، والسؤال: ما مدى شرعية استخدام الأساليب التجارية لغرض السلوك البيئى المنضبط عالميا؟

ومالبث ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ أن يتواكب مع تواتر الأخبار على مستوى العالم بانفضاض دورة مفاوضات أوروجواى فى جنيف حينما هوى بيتر ساذر لاند مدير (جات) بمطرقته وهو يقول (أننى أنهى جولة أوروجواى) معلنا إختتام المفاوضات ؛ ومنذ تلك اللحظة ولم يمض يوم وليس من قبيل المبالغة أن نقول أن أصبحت كلمة (جات) على كل لسان فى دوائر رجال الأعمال - النقابات -

الصحافة - مراكز البحوث العلمية والأكاديمية - المؤتمرات - الندوات - اللقاءات - كافة القطاعات على مستوى الدولة ... الخ .

ولم يكن إهتمام المجالس القومية المتخصصة أقل من إهتمامات الآخرين وإن كان الرأى هنا أكثر تمحيصا وأعمق تأثيرا نظرا لذلك التجمع المتميز من خبراء مصر ومفكريها فى جميع المجالات بالإضافة إلى متابعتها مع غيرها من الجهات تلك المفاوضات على مدى السنوات السابقة وكانت قد وضعت العديد من التوصيات تحت يد المفاوض المصرى، وما يهمنا هنا هو إبراز ما انتهت إليه من نتائج وتوصيات وضعتها أمام القيادة السياسية فى ذلك التقرير الشامل والتى كان أهمها :

(١) أن (جات) سوف تتحول إلى (منظمة للتجارة العالمية) لتصبح الضلع الثالث للنظام الاقتصادى الدولى ، والضلعان الآخران هما صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، وبالتالى تكون هذه المنظمات الثلاث مختصة بالأمور الخاصة بالتمويل والتنمية والتجارة الدولية .

(٢) سوف يكون لمنظمة التجارة العالمية لجان رئيسية وفرعية ويجب أن تهيىء مصر نفسها للعب دور نشيط فى أعمال تلك اللجان.

(٣) إن مجموعة الدول النامية تشمل دولا ذات مصالح متفاوته وأحيانا متضاربه فيما يتعلق بالتجارة الدولية، ويجب أن تلعب مصر دورا نشيطا فى تكتيل جهود الدول النامية لتوحيد مواقفها.

(٤) أنه ستحدث زيادة فى حجم التبادل الدولى لجميع الأطراف بتوسيع الأسواق وبخاصة فى أسواق الدول المتقدمة ويجب أن تهدف مصر والدول النامية إلى الحصول على أكبر نصيب منها وذلك بغرض العمل على تكييف سياساتها الداخلية واتخاذ خطوات هادفة وحاسمة لتشجيع التصدير.

(٥) فى مجال تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة فسوف تفتح أسواق الدول المتقدمة لهذه المنتجات وإلغاء نظام الحصص وإن فترة انتقالية مدتها عشر سنوات ربما تكون ملائمة لعملية تراؤم تحددها سياسات تشكل تحديث هذه الصناعة ورفع كفاءتها الإنتاجية وتخفيض الأعباء المالية الباهظة التى تتحملها.

(٦) إن تخفيضات التعريفة الجمركية التى تبنتها مصر فى إطارالإصلاح الإقتصادى تفوق ما تقضى به إتفاقية (جات) فى إنهاء دورة أوروجواى وبالتالى لن يترتب أيه إلتزامات إضافية(الدول الأعضاء فى (جات) إلتزمت بتخفيضات وصلت فى المتوسط إلى ٣٣٪ من الدول الصناعية الكبرى) ، وذلك يستدعى اعادة دراسة تفصيلية للفرص الجديدة التى نشأت نتيجة للإتفاقية وإتاحة هذه الدراسات لقطاع التصدير (عام - خاص) .

(٧) ضرورة وضع نظام فعال لتحديد الحالات الفعلية للاغراق طبقا للمفهوم الدولى ولاتخاذ الإجراءات التعويضية اللازمة للحماية المشروعة للمنتجات المحلية .

(٨) ضرورة إجراء تعديلات هيكلية فى أنشطتنا الزراعية والصناعية والخدمية حتى يمكن الإقلال ما أمكن من الآثار السلبية المحتمله للإتفاقية .

إن النموذج الثانى للإدراك المحلى فيما بعد ١٥ ديسمبر ١٩٩٣هو لقاء رئيس الوفد المصرى فى مفاوضات (جات) من خلال الندوة التى عقدتها جمعية الإقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع بالقاهرة فى ٨ يناير ١٩٩٤ والتى أشار فيها إلى أمور كثيرة كان من أهمها :

(١) أن الدول النامية بعد الاتفاقية عليها أن تقوم بتخفيض جمركى بما يقدر بـ ٢٤٪ بينما الدول المتقدمة ملزمة بالتخفيض بما يقدر بـ ٣٣٪ على جملة صادراتها.

(٢) أن التخفيضات الجمركية بالنسبة لمصر ستتم من خلال التعريفة القديمة أى قبل تعديلها من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادى .

(٣) أن المفاوضات كانت صعبة خاصة بالنسبة للدول النامية ولكن مصر وقفت فى بعض البنود وقفات قوية غير معلنة مثل تلك التى تتعلق بالبيئة والتى كانت الدول المتقدمة تريد إدراجها ضمن الإتفاقية ، وهى تمثل إجراءات تقليدية حمائية إضافية على المنتجات المصرية والدول النامية فى حالة تطبيقها ، وقد تم تأجيلها لفترة قادمة فى المباحثات خلال الـ ١٨ شهرا القادمة أى حتى منتصف عام ١٩٩٥ .

(٤) استطاعت مصر فرضَ موضوع العماله، انتقال العماله بعد أن كانت الدول المتقدمة ترفض إدراجه نهائيا فى الاتفاقية وتم إستصدار قرار بالتفاوض عليه فى المجموعة التكميلية خلال الـ ١٨ شهرا القادمة أسوة بموضوع البيئة وبعض الخدمات المصرفية والاتصالات المرئية والنقل

البحرى، وتستطيع مصر إستخدام ورقة العماله حتى فى حالة رفضها فى التعويض فى بنود أخرى.

(٥) أن الاتفاقية الخاصة بالزراعة لم يكن من الممكن مناقشتها أو التعديل فى أى بند منها ، وقد عبرت الدول النامية ومصر عن استيائها وتم المطالبة بالتعويضات بشرط المتابعة التنفيذية.

(٦) أن الدول النامية وقفت فى بعض البنود مواقف ضعيفة وفى بعض البنود الأخرى مواقف قوية ولكنها تعترف بأنها ستتبع الدول المتقدمة فيما تضعه من شروط مع محاولة تخفيف الأضرار.

(٧) أن الدول النامية تعرضت لضغوط غير مباشرة إذ أنها لا تستطيع التعايش دون هذا النظام ، فالدول النامية كلها لا تمثل سوى ٢٠٪ تقريبا من حجم التجارة العالمية ، وهناك ٦٥ دولة فقط لم تنضم للاتفاقية وليس لمصر معها تعاون يذكر ، وأن التعاون التجارى أغلبه مع الدول المشتركه ضمن الاتفاقية ومن ثم لم يكن من الممكن التخلف عنها.

إن النموذج الثالث للإدراك المحلى لموضوع (جات) قبل وبعد ١٥ديسمبر ١٩٩٣ فى مصر تمثل فى اللجنة القومية الدائمة لمتابعة مفاوضات دورة أوروجواى والتى لا يستطيع منصف الجحود بتلك المجهودات المضنية التى حاولت من خلالها اللجنة تعظيم الايجابيات (ما أمكن) . مع محاولة التنسيق مع الدول النامية ذات المصلحة .

وفى الجزء ثالثا سيتم عرض وتحليل لتلك الجهود التى بذلها المفاوض المصرى فى هذا الشأن .

إن الإدراك الحقيقى بالدول النامية لأثر إتجاهات ما ستخلفه دورة أوروجواى على اقتصاديات البلدان النامية وخاصة ذلك الأثر المباشر على أنماط النمو وتطور هياكل تجارتها الخارجية سلعيا وخدميا من ناحية أخرى لن يتأتى بنشر - كافة المغارم والمغانم - ومن منطلقات ما ينشر عن ذلك هنا وهناك ، وسيعتبر أى جهد فى هذا الاتجاه بعيدا عن إعمال فكر متأنى قائم على المنهج العلمى ، إدعاء غير صحيح مالم يتم إقرار نموذج فكرى يتم على أساسه تلك الحسابات.

ويمثل نموذج المصفوفة النوعية التى سيأتى ذكرها فى الجزء الثالث من هذا العرض مقترحا ملائما - فى إعتقادنا - ومدخلا إلى التعامل مع آثار دورة أوروجواى للتعامل مع صيغة (المشهد الأخير) للإتفاقيات التى يبلغ عددها ٢٨ اتفاقا ، حيث لا يجب أن يقتصر قياس تلك الآثار على

أنماط النمو وتطور هياكل التجارة الخارجية سلعيا وخدميا فقط إنما سيتعداها إلى التعامل مع قضايا: النمو - فرص العمل - رفاهية المستهلك - موقف الصناعات المنافسة - النفاذ إلى الأسواق الخارجية - آليات تسوية المنازعات - موقف الدعم - مواجهة الإغراق - التوافق مع التعريفات الجديدة - التعامل مع التوقيتات المحددة للتنفيذ، فيما يجب أن تتحرك على أساسه الدول النامية خاصة على المحاور الأساسية التى يجب أن تشمل: إتفاق عام على التجارة فى الخدمات بكل تفاصيلها GATS الجوانب المتصلة بالتجارة فى مجال حقوق الملكية الفكرية TRIPS إجراءات ضبط الإستثمار الأجنبى TRIMS سياسات وآليات التنمية التكنولوجية - التعامل مع القضايا البيئية - الأثر الموازى لإنشاء صندوق لدعم التجارة الدولية فى مواجهة منظمة التجارة متعددة الأطراف عالميا MTOITF .

وبذلك يكون مقترح هذا المنهج قد أرسى أساسا لمدخل علمى متأنى غير قائم على تقديرات غير دقيقة ومبدئية - رغم عمق الإحساس بالتكلفة المبدئية المجحفة والتى ستدفعها الدول النامية فى الأجل القصير المنظور - بتوجه طويل المدى يتواكب مع التوقيتات المحددة بصيغة (المشهد الأخير) ولن يتأتى ذلك بالضرورة إلا بعد التعامل مع صيغ ألـ ٢٨ اتفاقا على نحو متعمق جدا من متخصصين سيكون لحساباتهم ورؤيتهم كلمة أخرى فى الموضوع.

ثالثا : موقف المفاوض المصرى والجهود المبذولة للوصول إلى (ليس فى الإمكان أبدع مما كان)

يمكن تقسيم المجالات التى شارك فيها المفاوض المصرى وتلك الجهود المبذوله من جانب اللجنة القومية الدائمة لمتابعة مفاوضات دورة أوروجواى التى دعمت ذلك فى الموضوعات التاليه :

أولا : مجال الغذاء والزراعة :

(١) حقق المفاوض المصرى منذ عام ١٩٨٩ إعتراف بقية الدول الأخرى بضرورة مراعاة ظروف الدول المستورده للغذاء التى قد تتضور من إحتمالات إرتفاع أسعار الغذاء نتيجة لإزالة الدعم فى الدول الكبرى ثم صدر إعلان يضع هذا المفهوم فى شكل برنامج محدد لتعويض هذه الدول من خلال المنح والمعونات الغذائية والحصول على المبيعات الميسره أو من خلال القروض التى تعمل

على زيادة الإنتاج. وقد ظهر ذلك فى نص ١٩٩١ ، وقد تحسن هذا النص فى النص الجديد من خلال وضع هذا الإعلان كجزء من عمل اللجنة المشرفه على تنفيذ إتفاق الزراعة فى المستقبل وكذلك بتحويله إلى قرار وزارى بما يضيف إليه التعهد السياسى من الدول الكبرى باعطاء هذا التعويض فى المستقبل خلال مدة تنفيذ الاتفاق (٦ سنوات) .

(٢) رأت اللجنة ضرورة النظر فى العروض التى قدمت لفتح الأسواق وإزالة الدعم والمقدمه من الدول الأخرى بحيث يتم النظر فى مدى استفادة الصادرات المصرية من السلع الزراعية فى أسواق الدول المختلفة وخاصة الأرز والقطن والخضروات والفواكه مع الأخذ فى الإعتبار أن مصر ترتبط باتفاق ثنائى مع دول الاتحاد الأوروبى وكذلك على ضوء التغير الذى تم بالنسبة لإزالة ضوابط الدعم والذى أصبح يعطى للدول الحق فى أن يتم تخفيض الدعم الداخلى بنسبه ٢٠٪على مدى ست سنوات بشكل إجمالى وما يسمح ذلك لها بألا يتم التخفيض سلعه سلعه.

(٣) لم يحدث تعديل على إلتزامات الدول فى مجال فتح الأسواق فى نص الزراعة والذى يتم بتحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية وتخفيض هذه الرسوم بنسبة ٣٦٪على ست سنوات وأن تكون إلتزامات الدول النامية ٢٤٪ فقط ولمدة عشر سنوات ، كما أن إلتزاماتها بتخفيض الدعم تمثل ثلث إلتزامات الدول المتقدمة إلى جانب وجود إعفاءات من ضوابط الدعم للدول النامية تفوق ما تحصل عليه الدول المتقدمه ، كما أشير فى هذا الصدد إلى ما نص عليه إتفاق آخر فى جولة أوروجواى هو إتفاق الدعم والذى أعطى لدول شبيهه بوضع مصر بمنع الدعم بما فى ذلك دعم التصدير والممنوع وفقا لـ (جات) وذلك طالما لم يزد دخل الفرد فى مثل هذه الدول عن ١٠٠٠ دولار أمريكى سنويا.

(٤) قدم وفد مصر عرضا يتضمن ما يجب أن تلتزم به فى إطار إتفاق الزراعة من حيث الرسوم الجمركية أو الإقلال من الحواجز غير الجمركية وقد تم دراسته من جانب الأجهزة الرسمية المختصه ولا تفوق فيه إلتزاماتنا فى (جات) أى إلتزامات قدمتها مصر فى إطار برنامج الإصلاح الإقتصادى.

ثانيا: المنسوجات والملابس :

(١) لم يتغير مشروع الاتفاق حول تجارة المنسوجات والملابس عموما عن النص الذى استعرضته

اللجنة فى إجتماعاتها السابقة وخاصة إجتماع ديسمبر ١٩٩١ وأن التعديلات الطفيفه التى وردت به تتلخص فى إزالة القطن الشعر من قائمة المشمول السلعى وجاء ذلك محققا لطلب مصر وعدد من الدول الأخرى، وأنه أضيف كلمة Achieve أى يحقق بدلا من كلمة Promote وذلك فى مجال تحرير التجارة الدولية من كافة الدول ، وقد أوضح المفاوض المصرى فى جنيف أن ذلك جاء لمعالجة مشكلة نشأت حول طلب الدول المتقدمة فتح أسواق كل من الهند وباكستان اللتين لم تتقدما بعروض مناسبة لفتح أسواقهما .

(٢) تم الإبقاء على تاريخ عام ١٩٩١ لإعتباره كأساس لتحديد الدول الصغيرة الحجم فى التصدير بما يحقق مصلحة مصر فى أن تكون من بين هذه المجموعة من الدول لكى تستفيد من المزايا الأفضل التى حددت فى الاتفاق لهذه الدول .

(٣) يعمل الإتفاق وهو إتفاق مرحلى مدته عشر سنوات يبدأ فى ١٩٩٥/١/١ وينتهى ٢٠٠٥/١/١ لإزالة القيود والحصص الحالية على تجارة المنسوجات وذلك بأسلوبين : من خلال الإزالة التدريجية للحصص على ثلاث مراحل ١٦٪ فى بداية الإتفاق ، ١٧٪ بعد ثلاث سنوات ، ١٨٪ فى السنوات الأربع اللاحقه، ومعنى ذلك أن ٥١٪ من القيود ستزال خلال عشر سنوات وأن يتم إزالة الباقى مباشرة بعد نهاية الإتفاق (٢٠٠٥) من خلال زيادة معدلات النمو بنسب ١٦٪ و٢٥٪ و٢٧٪ على ثلاث مراحل وذلك بالنسبة للحصص الحاليه. حصلت الدول الصغيرة الحجم فى التصدير ومن بينها مصر على معاملة أفضل سواء فى مستوى الحصص أو معدلات النمو وبشكل يتم الإتفاق عليه بين الدولة المستورده والدولة المصدره.

ثالثا: التصدير ودعم الصادرات :

(١) أوضح المفاوض المصرى الملامح الرئيسية للإتفاق والميزه التى حققتها مصر لصالح الدول صغيرة الحجم فى التصدير وعدم فرض الإجراء الوقائى ضدها طالما لم يزد حجم صادراتها على ٣٪ من إجمالى واردات الدولة المستوردة وما لم يصل حجم صادرات الدول النامية مجتمعه إلى ٩٪ .

(٢) تم إبراز ميزة أخرى حصلت عليها مصر كدولة نامية إذا ما أرادت إستخدام إجراءات الوقاية

(وهذا أمر محتمل ضياع المبرر القانونى لفرض القيود الحالية فى ضوء تحسن ظروف ميزان المدفوعات فى مصر)وهى إستخدام الاجراء الوقائى لمدة سنتين زيادة عن المتاح للدول الأخرى وإعادة تكرار الاجراء مرة أخرى إذا ما أرادت ذلك.

(٣) بالنسبة لاتفاقى الاغراق والدعم فإن النصوص الواردة فيها تنظر إليها مصر من زاويتين ، الزاوية الأولى هى إحتمال إستخدامها ضد صادراتنا كما حدث فى السنوات الماضية ، وإن لم يفرض على صادرات مصر أى رسم إغراق أو دعم والزاوية الثانية هى أن مصر بصدد إقامة نظام لحماية الإنتاج المحلى من الواردات التى قد ترد إلى مصر بأسعار مغرقه أو مدعومه .

(٤) تم إبراز الميزه التى حصلت عليها مصر فى إتفاق الدعم والتى قمت نتيجة لجهود المفاوض المصرى بالحصول على حق إعطاء الدعم لصادراتنا دون الإلتزام بالضوابط والحدود المفروضه على الدول الأخرى حتى المتاحه فيها وذلك من خلال إعطاء الحق للدول التى لا يزيد دخل الفرد فيها على ١٠٠٠ دولار سنويا ، وكذلك إعطاء الدول النامية الحق فى الدعم لمدخلات الإنتاج.

(٥) تم التأكيد على حصول مصر كدولة ناميه صغيرة الحجم فى التصدير فى مواد اتفاق الدعم والإغراق على ميزة بعدم خضوعها لإجراءات مكافحة الإغراق أو الرسوم التعويضية طالما لم تزد صادراتها عن نسبة معينة من حجم واردات الدولة المستورده أو عندما لا يزيد هامش الدعم والإغراق عن نسبة معينه أيضا.

رابعا: النفاذ للأسواق :

(١) فى مجال الإلتزامات تم إيضاح الفرق بين المتطلبات التى يفرضها كل إتفاق ، ففى مجال السلع الزراعية تم إستعراض ما هو مطلوب من كل دول العالم من حيث تحويل القيود غير التعريفيه إلى رسوم جمركية ثم تخفيض هذه الرسوم بنسب محدده سنويا فبالنسبة للدول المتقدمة يتم تخفيض هذه الرسوم بنسبة ٣٦٪ على مدى ٦ سنوات أما الدول النامية فيتم تخفيضها بدرجة أقل وهى ٢٤٪ وعلى مدى سنوات أطول هى عشر سنوات ، هذا بالإضافة إلى نصوص أخرى تتعلق بإجراءات الوقاية ، أما فى مجال المنسوجات فلا يوجد هناك إلتزام عام وإنما الالتزامات تأتى من خلال العروض والطلبات وتطالب الدول المتقدمة بضرورة الإقلال من إرتفاع الرسوم الجمركية والقيود الجمركية الكثيرة التى حمت أسواق الدول النامية خلال السنوات الماضية ،

واقترحت فى هذا الصدد ألا تزيد الرسوم الجمركية على الألياف عن ٥ر٧٪ وعلى الغزول عن ١٥٪ وعلى الأقمشة والملابس بنسبة ٣٥٪ . أما فى باقى السلع الصناعية فهناك مطالبه بأن يزيد مستوى ربط الرسوم الجمركية لدى الدول النامية على غرار ما فعلته الدول المتقدمة بربط وتثبيت كافة رسومها الجمركية منذ إنضمامها لـ (جات).

(٢) أشار المفاوض المصرى إلى أنه نفذ تعليمات الوزارة والحكومة فى هذا الصدد بأن قدم عرضا فى كل من الزراعة والمنسوجات والسلع الصناعية وقد جاء هذا العرض بعد دراسات مستفيضه على مدى عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ إستجابت فيها مصر لمطالب تخفيض الرسوم الجمركية بالشكل الذى لا يرتب على مصر التزامات تفوق ما قامت بتطبيقه من خلال برنامج الإصلاح الإقتصادى .

(٣) من المقرر أن تنعقد هذه اللجنة مرة أخرى لدراسة كيفية تقديم العرض المصرى بالشكل والأسلوب الذى تطلبه (جات) حيث أن ما تم تقديمه قد جاء فى شكل ملخص وباب التفاوض فى هذا المجال ظل مفتوحا حتى نهاية فبراير ١٩٩٤ فقط .

(٤) بالنسبة لما قدم من عروض من الدول المختلفة وما يمكن إفادة صادراتنا منه فستعكف اللجنة على دراسة هذه العروض والتى وردت مؤخرا نظرا لعدم تقديمها من الدول المختلفة إلا فى الأيام الأخيرة من المفاوضات.

(٥) تم إجراء مشاورات بين مصر والمجموعة الأوربية فى مجال النفاذ للأسواق رغم أن صادرات مصر تتمتع بالاعفاء الجمركى الكامل لصادراتها الصناعية والزراعية فى إطار اتفاق التعاون الشامل المعقود فى عام ١٩٧٧ إلا أنه يجب النظر فى بعض العوائق غير الجمركية - وإزالة الدعم - التى تعوق الصادرات المصرية فى أسواق المجموعة وذلك إما من خلال اتفاق التعاون الشامل أو بشكل غير رسمى فى إطار مفاوضات عقدت خلال شهرى يناير وفبراير ١٩٩٤ .

خامسا: تجارة الخدمات :

تمثل إتفاقية تحرير تجارة الخدمات - وهى إحدى ثلاث إتفاقيات تكون فى مجموعها الاتفاق الشامل الذى تم التوصل إليه بإنتهاء مفاوضات دورة أوروجواى فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ - أكثر أجزاء الإتفاق صعوبة على الفهم ويعود ذلك إلى أن هذه هى المرة الأولى فى التاريخ التى سيتقرر

فيها معاملة الأنشطة الخدمية نفس المعاملة التجارية للسلع الصناعية والزراعية وتحرير تداول هذه الأنشطة بين أسواق العالم المختلفة والسماح لموردى الخدمات (بالنفاذ) إلى الدول الأخرى دون قيود.

ولكى يتسنى فهم أهمية الأنشطة الخدمية فى الإقتصاد الدولى الحديث نقول أنها تشمل الآن جميع الخدمات المالية من بنوك وشركات تأمين وأسواق المال ، بالإضافة إلى خدمات النقل بأنواعها الجوى والبحرى والبرى ، ثم شركات الاتصالات والمعلومات بما فيها صناعة الكمبيوتر والصناعات المرتبطه به ، وكل النشاط السياحى وقطاع الإنشاءات والتعمير ، وفضلا عن ذلك تشمل الأنشطه الخدمية ذات الطابع التجارى مثل جميع الخدمات المهنية (الطبية والتعليمية والهندسية). ومنذ الستينات ارتفعت الأهمية النسبية للأنشطه الخدمية فى الإقتصاد العالمى وأصبحت تمثل ٧٠٪ من الناتج القومى الاجمالى للولايات المتحدة الأميريكية ، فيما لا يتجاوز حجم مساهمة الصناعة والزراعة ٣٠٪ ، ويتراوح حجم تجارة الخدمات الدولية حاليا بين ٣ و ٤ تريليون (مليون مليون) دولار كل عام .

وفى مصر فإن حجم مساهمة الموارد الخدمية فى الناتج المحلى الإجمالى يبلغ حاليا ٥٠٪ ، وهذا ما دعا الكثير من رجال المال والاقتصاد إلى إبداء مزيد من الاهتمام بأثر تحرير التجارة الدولية فى مجال الخدمات على الاقتصاد الوطنى بعد دخول الاتفاقية الجديدة حيز التنفيذ فى غضون أقل من عام من الآن.

ونظرا لأهمية قطاع الخدمات فى الاقتصاد المصرى ، وأثره الإيجابى على ميزان المدفوعات المصرى لما يشكله من مورد هام وأهمها قطاعات السياحة - نشاط التشييد الخارجى - الخدمات المهنية - النقل والمواصلات بالاضافة إلى أن هناك اتفاقا خلال إجتماع مونتريال فى سياق سير مفاوضات دورة أوروجواى بتضمين عوامل الإنتاج فى تجارة الخدمات (رأس المال - العماله - الإدارة) ، فإننا نلاحظ أن نشاط تجارة الخدمات بالنسبة لمصر (تصدير الخدمات) تكاد تكون نسبته العظمى مع الدول العربية (كافة قطاعات الخدمات) وبنسبة أقل فى أفريقيا (التشييد والخدمات المهنية) وأيضا مع الدول المتقدمة إذا أخذ فى الإعتبار أن مفهوم تجارة الخدمات فى قطاع السياحة هو عبارة عن عملية استقبال واستضافة حركة السياحة فى الوطن .

وتأتى أهمية مشاركة مصر ووجودها داخل الأطراف المتعاقده فى اتفاقية تجارة الخدمات

الجديدة آخذين فى الإعتبار النظرة المستقبلية للموضوع وبصفة عامة فى التالى:

أ - تزايد الدول العربية التى تشارك فى مجموعة الخدمات حاليا)مصر ، تونس ، المغرب ، السعودية ، الكويت (ومن المحتمل أن تنضم دول أخرى للاتفاق ، وسبق الإشارة إلى أن الدول العربية تمثل أهم سوق لتصدير الخدمات المصرية وأحتمالات زيادتها فى المستقبل واسعة وكبيرة بإحياء التعاون الاقتصادى العربى.

ب - إمكانيات المستقبل لزيادة قدرة مصر فى تجارة الخدمات إلى الدول المتقدمة وارده فى الاعتبار مع النمو السريع لتلك التجارة على المستوى الدولى.

ج - فتح السوق المصرية لاستيراد بعض الخدمات التى تحتاج إليها خاصة فى المجالات التكنولوجية يؤثر إيجابيا على مجالات التنمية الاقتصادية.

ودون الدخول فى تفصيلات المراحل المختلفة (الاعداد للمفاوضات - بعد الإعلان الوزارى لبدء دورة أوروجواى - إعداد مسودة مشروع الاتفاقات - خلال مؤتمر بروكسل ١٩٩٠) التى رسمت موقف المفاوض المصرى من مفاوضات الخدمات فقد تم التنبيه مبكرا لكافة الآثار المحتمله على الاقتصاد المصرى وقد عقدت العديد من الاجتماعات المتخصصة لهذا الغرض حضرها المسئولون عن هذه القطاعات (٢٣ قطاعا) وأسفرت عن تحديد الموقف المصرى والذى تمثل فى: أن تحرير تجارة الخدمات أمر لا يحتمله الاقتصاد المصرى حاليا بسبب شدة المنافسه التى ستدخل فيها قطاعات الخدمات المحليه ، وهى غير مؤهله حاليا لخوض هذه المنافسه ، كذلك فإن خطط التنمية تعتمد على نمو الصادرات المصرية فى مجال الخدمات بنسبة ٥ر٢٢٪ فى الوقت الذى تسعى فيه هذه الخطط إلى خفض الواردات من الأنشطة الخدمية بنحو ٢ر٩٪ ولهذا فإن السماح بدخول منافسه غير متكافئة مع واردات خدمية يمثل عرقلة لخطط التنمية. وقد أدى هذا الموقف الذى تبنته مصر إلى إجراء تعديلات جوهرية فى معاملة الدول النامية فى إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات ، حيث قرر الاتفاق أن تتولى كل دولة تحديد التزاماتها بشأن القطاعات الخدمية التى تقبل أن يعمل بها الموردون الأجانب ، وقد قامت كل وزارة من الوزارات المسئوله عن الأنشطه الخدمية فى مصر بتحرير القيود التى تراها مناسبة للحفاظ على مصالح الشركات المحلية العاملة فى مجال نشاطها فى مواجهة منافسة الموردين الأجانب ، وقد قدمت مصر بناء على ذلك التزامات محددة فى عدد من قطاعات

الخدمات التى تتناسب مع قدرتها التنافسيه أو التى تم تحريرها بالفعل وفقا للضوابط والقوانين والقواعد التى تحكم أنشطة هذه القطاعات ، وقد تم إعداد هذه الالتزامات بمشاركة تامة من الخبراء والمختصين لمراعاة الآراء والجوانب الفنية والقانونية فى هذه الالتزامات وبعد إقرارها من السادة الوزراء المختصين فى هذه القطاعات ، وقد تمت مراعاة تقديم تلك الالتزامات لتكون متمشية مع القوانين والقواعد المصرية التى تحكم تجارة الخدمات دون الحاجة إلى إجراء تعديلات فى هذه القوانين أو تحمل أعباء التزامات تفوق الإمكانات ويمكن إيجاز ذلك فى التالى :

(١) تتيح التزامات التحرير التى قدمتها الدول الأعضاء فى الاتفاق فرصا أمام الصادرات المصرية من الخدمات خاصة القطاعات التى بلغت مرحلة كبيرة من القدرة على المنافسه مثل فروع البنوك المصرية فى بعض دول أوربا الغربية ودول المجموعة الأوربية وسويسرا والولايات المتحدة وكذلك المهنيين المصريين والإخصائيين سواء فى الدول المتقدمة أو الدول الأخرى كما أن قطاع الإنشاءات يمكنه أن يمارس نشاطه فى الدول العربية - أعضاء الاتفاق - وكذلك الدول الأفريقية نظرا للخبرة الكبيرة لهذا القطاع وسابق أعماله فى تلك الدول.

(٢) بخصوص العمالة المصرية فإنه بالإضافة إلى ما قدمته الدول المشاركة فى المفاوضات حتى الآن فتجرى المفاوضات إعتبارا من مايو ١٩٩٤ بهدف تحقيق المزيد من فتح أسواق الدول المتقدمة أمام الأيدى العاملة وقدمت إلى لجنة المفاوضات فى جنيف قائمة الطلبات المصرية وفقا لنتائج دراسة القطاعات وبالإضافة إلى قائمة إستثناءات شرط الدولة الأكثر رعاية، حماية لمصالح مصر التى رأت أهمية إستمرار الاتفاقات الثنائية المبرمة مع دول أخرى.

(٣) اتفاق الخدمات يتيح لمصر من خلال التزامات محددة الحصول على التكنولوجيا والوصول إلى قنوات الاتصال ومراكز المعلومات المتعلقة بأنشطة وتجارة الخدمات فى الدول المختلفة فضلا عن استفادة مصر من قوانين الدول الأخرى فى تنظيم قطاعات الخدمات فيها والاستفادة من تجارب تلك الدول من حيث القدرة على الاطلاع على كافة النظم والقواعد التى تطبقها الدول المختلفة المتقدمة والنامية.

سادسا: الملكية الفكرية :

اتسمت المفاوضات حول موضوع الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية بالصعوبة

والتعقيد الشديد نظرا للطبيعة الفنية للموضوع والتباين الشديد بين طموحات الدول المتقدمة ومواقف الدول النامية التى كانت تستهدف الحد من تلك الطموحات وأسفرت تلك المفاوضات عن التوصل إلى إتفاق تتمثل الملامح الأساسية له فى شرط المعاملة الوطنية وكذا شرط الدولة الأولى بالرعاية والالتزام بالأحكام الواردة بالاتفاقات والمعاهدات القائمة فى مجال حماية الملكية الفكرية مثل اتفاقية بيرن لحماية الأعمال الأدبية والفنية، واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة. كما نصت الاتفاقية على وضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه مع ضمان عدم إساءة استخدامها بأسلوب يمثل عوائق أمام التجارة المشروعة،وأتاحت هذه الاتفاقية فترة انتقالية حيث يختلف تاريخ بدء الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية فيما بين الدول الأعضاء طبقا لمستوى النمو، حيث تقوم الدول المتقدمة بتنفيذه خلال عام من تاريخ بدء السريان بينما تم منح الدول النامية خمس سنوات لبدء تنفيذ الاتفاقية كفترة انتقالية لملاءمة أوضاعها وظروفها. كما أعطت للدول النامية معاملة خاصة فمن حق الدول النامية الحصول على خمس سنوات إضافية (بالإضافة إلى السنوات الخمس الأولى باجمالى قدره ١٠ سنوات) قبل الالتزام بتوفير براءات إختراع على أساس المنتج فى المجالات التى لا تمنحها حاليا مثل هذه البراءات مع التزام الدول المتقدمة بتقديم مساعدة فنية ومالية للدول النامية - عند طلبها ذلك - فى مجال إعداد وتطبيق التشريعات الوطنية وإنشاء وتدعيم الأجهزة الوطنية القائمة.

وموضوع الملكية الفكرية تنظر إليه بعض الدول النامية على أنه ملكية مشتركة للبشر ويجب على التشريعات الدولية أن تساعد على حيازتها كأداة للتنمية الاقتصادية بدلا من وضع العقبات فى طريق إستخدامها. ومن وجهة نظرها كذلك، أنه فى الحقيقة لم تكن مناقشة الملكية الفكرية فى إطار (جات) إلا محاولة جديدة من قبل الدول الصناعية من أجل حماية نتائج إبتكاراتهم وإختراعاتهم العلمية أو بمعنى آخر من أجل حماية التكنولوجيا الغربية والعمل على الاستثناء باستغلالها لأطول مدة ممكنه ومحاولة وضع العقبات أمام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا إلا بالشروط التى تضعها الدول الصناعية فبينما تمتلك الدول النامية المواد الأولية، تمتلك الدول الصناعية التكنولوجيا الحديثة التى بدونها لا يمكن استثمار تلك المواد.

كما أن كثيرا من الدول النامية ترى أن عمليات تقليد السلع فى مجال الملكية الفكرية من

شأنها خلق أنشطة اقتصادية كإقامة الصناعات وإيجاد فرص عمل للحد من البطاله، ومن ثم فإن بعض تلك الدول تغض النظر عنها وتتردد فى أخذ الإجراءات الفعاله للحد من هذه الأعمال. ويجمع البعض فى الدول النامية على أن الواقع يشير إلى أن التقدم الذى تم إحرازه فى مفاوضات أوروجواى بشأن هذه القضية بالذات فى مجال الملكية الفكرية سوف يشكل بالضرورة ضغطا قويا على المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو WIPO) وأعضاء الاتفاقات المختلفة التى تديرها تلك المنظمة فى هذا المجال أو هو فى الواقع مصادرة على كل الاتفاقات والمواثيق التى عرفت من قبل (بيرن - باريس - روما - واشنطن) والتى ألمحنا إليها من قبل.

ولم تكن كل تلك الأمور غائبة عن المفاوض المصرى الذى تم تزويده بالتالى :

(١) كافة الاتفاقات التى عقدت فى إطار (ويبو WIPO) السابق ذكرها الكفيلة بحماية الملكية الفكرية للدول المشتركة والموقعة عليها.

(٢) القانون المصرى رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الإختراع والرسوم والنماذج الصناعية حيث يجب وضع الأهداف القومية للمجتمع من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وحث الدول النامية على استخدام كل ما أصبح فى الملك العام (Public Domain) من ملكيات فكرية سقطت حقوقها بمرور الوقت القانونى.

(٣) حقوق الدول النامية بشأن نقل التكنولوجيا والتى تم الاتفاق عليها فى خلال المباحثات التى أسفرت عن (مرونة قواعد السلوك Code of Conduct) تحت مظلة مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة UNCTAD .

(٤) حماية الملكية الفكرية للترويج للاختراعات والابتكارات وليس بهدف احتكار صاحبها لها وتقديها بشروط مجحفه حيث يجب توازن حقوق الملكية مع صالح المجتمع فى كل الأنظمة وفى إطار كل الاتفاقات.

(٥) اعتبار حاجات الإنسان الأساسية فى مجالات الصحة والزراعة والأمن والغذاء والعمل عند التفاوض لحماية الملكيات الفكرية المتعلقة بهذه المجالات.

(٦) تعزيز نقل التكنولوجيا وانتشار المعلومات التكنولوجية من خلال مساهمة جميع دول العالم فى الإنتاج العالمى والتجارة العالمية.

(٧) مبدأ المعاملة الوطنية فى إطار الاتفاقيات التى إتفقت ووقعت عليها الأطراف من قبل بالإضافة إلى المنضمين الجدد إليها فى إطار (ويبو WIPO).

(٨) حماية البراءات والعلامات المسجله والتصميمات الصناعية التى توافرت فيها الحداثه والقابليه للتطبيق الصناعى ولا ينطبق عليها الصفات الآتيه :

أ - الاختراعات التى تتعارض مع القوانين والصحة العامة والأمن.

ب - الاختراعات فى المجالات الزراعية وتربية الحيوانات.

ج - الاختراعات فى مجالات العلاج البشرى والحيوانى.

د - الاختراعات الخاصة بالمواد المشعة والنوويه.

(٩) حماية العلامات المسجلة، تعمل الدول الأعضاء على حمايتها فى نطاقها.

(١٠) كما تعمل الدول الأعضاء على تسجيل التصميمات الأصلية تبعا لرغبة مالكها.

(١١) تعمل الدول الأعضاء على وضع نظام لحماية العلامات الجغرافيه والمصدر والمنشأ للمنتجات المنقولة .

(١٢) تعمل الدول الأعضاء على معاملة مواطن الدول الأعضاء معاملة مواطنيها من حيث حماية المؤلفات والأعمال الأدبية والفنية وفقا لاتفاقية برن وما يستجد من أعمال.

(١٣) عدم تشجيع تجارة الفاسد والمقلد والمزور وتتعاون المكاتب الجمركية بكل دولة من الدول الأعضاء فى تبادل المعلومات عن السلع المقلده والمزوره.

(١٤) التأكيد على عدم وضع العوائق أمام التجارة الشرعية السليمه وهنا يلزم التنويه إلى التأكيد على إستمرار متابعة المفاوض المصرى فى الفترة المستقبله من خلال كافة لجان المتابعة إلى تركيز الاهتمام بتلك التدابير الواجب اتخاذها لحماية الملكية الفكرية فى مصر فى التالى:

أ - التمييز بين التكنولوجيا وبين تنظيم الانتقال إلى عصرالتكنولوجيا، فالمسألة الأولى هى بلا شك مسألة علمية تطبيقية من اختصاص العلميين، أما المسألة الثانية فهى مسألة إصلاح تشريعى وتنظيمى وإدارى ومالى يترتب عليها نتائج قانونية واقتصادية وهى من اختصاص المهتمين بأمور القانون والاقتصاد والتخطيط والتنمية.

ب - إقرار سياسة تكنولوجية قومية واضحة المعالم تكون قلب المشروع الوطنى لإحياء نهضة

شاملة بالبلاد والالتزام بها على كافة المستويات مع إعادة النظر فى كل الجهود التى بذلت بهذا الصدد لدى الجهات المسئوله بالدوله وأولها أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا المكان الشرعى الرسمى لهذا العمل وتلك المسئولية واعتبار ذلك أمرا إستراتيجيا للحاق أو محاولة اللحاق بمعطيات القرن القادم، والتعاون مع كل المهتمين بهذه القضية على مستوى الوطن.

ج - مراجعة الأطر القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية، بما فى ذلك مراجعة وتعديل القانون المصرى لبراءات الاختراع رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٩ بما يتمشى مع برامج التنمية والتطوير التكنولوجى بالبلاد. ليصبح هذا القانون الوطنى المحلى سلاحا قويا فى يد المفاوض المصرى عند مناقشة عقود تراخيص نقل التكنولوجيا، وطرح ذلك من خلال ويقتضى القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ التى انضمت مصر بموجبه إلى: اتفاقية باريس (٢٠ مارس ١٨٨٣) - معاهدة مدريد (١٣ أبريل ١٨٩١) - معاهدة لاهاى (٦ نوفمبر ١٩٢٥) .

د - إعداد الكوادر الوطنية اللازمة والمتخصصة فى عمليات التفاوض بشأن عقود التراخيص المتصلة بالملكية الفكرية حتى يمكنها أن تقيم وتختار التكنولوجيا المناسبة للبلاد.

هـ - دعم وتحديث المؤسسات الوطنية التى تتعامل مع عناصر الملكية الفكرية والتنسيق فيما بينها.

و - تشجيع خلق علامات تجارية وطنية.

ز - ضرورة ووجوب تواجد ممثلى وزارة الخارجية المصرية المتخصصين فى تلك المجالات إلى جانب المؤسسات الوطنية المعنية بالأمر على كافة المستويات التفاوضية التى تناقش موضوعات متعلقة بقضية الملكية الفكرية.

خلاصه ومقترحات

قبل أن ينتهى هذا العرض والتحليل بهذا الجزء فى محاولة لصياغة خلاصة وبعض المقترحات التى قد يستعين بها المفاوض المصرى فى استمرار المتابعة التنفيذية لاتفاقيات (جات) التى أسفرت

عنها مفاوضات دورة أوروجواى - من خلال اللجنة القومية الدائمة التى تشمل لجانا متخصصة ينصرف اهتمامها وينصب على أدق ما ورد بال ٢٨ اتفاقا التى غطت كافة المجالات فى صيغة (المشهد الأخير) الذى ضم أكثر من ٥٠٠ صفحة - قبل أن ننهى هذا العرض نرى أنه من المناسب التأكيد على بعض الحقائق فى التالى لا من باب التذكير بها فقط ولكن حسبما يرد على ألسنة وتقديرات أصحاب المصلحة فى كل ما تم الوصول إليه حتى ١٥ يسمبر ١٩٩٣ .

* قدر بعض الخبراء أن صافى دخل دول العالم سوف يزيد بما يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ بليون (مليار) دولار فى العام، وقد قدر صافى الزيادة فى دخل مناطق العالم فى العام على النحو التالى:

- المجموعة الأوربية (٢١ دولة حتى الآن) ٦١ بليون دولار
- الكتله السوفيتية السابقة ٣٧ بليون دولار
- الولايات المتحدة الأمريكية ٣٦ بليون دولار

أما خسارة أفريقيا فقدرت بحوالى من ٢ - ٣ بليون دولار.

* ذكرت صحيفة (فاينانشيال تايمز) البريطانية أن الدول النامية ستكون أقل الدول إستفادة من اتفاقيه (جات) كما أنها لن تشارك فى جنى ثمارها على الأقل فى الفترة الحاليه والفترات القصيرة القادمه .

وأوضح المسئول الهندى فى مفاوضات (جات) أن الدول النامية قدمت فى هذه الاتفاقية أكثر بكثير مما سوف تجنيه من جراء عمليات تحرير التجارة وإزالة العوائق الجمركية ، وقالت الصحيفة أن أكثر الدول تأثرا (بالاتفاقية سوف تكون الدول المستوردة للغذاء وهى تشمل قارة أفريقيا بأكملها وأنه من المنتظر أن ترتفع أسعار المنتجات الزراعية بنسبة ١٠٪ عن الأسعار الحالية وأنه بالرغم من تشجيع حرية التجارة على زيادة الإنتاج الزراعى إلا أنه بالغاء الدعم على منتجى السلع الزراعية فى أوربا وأمريكا والتصدى للوسائل الأخرى لحماية السلع الزراعية سيؤدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار. وذكرت الصحيفة أنه فى الوقت الذى أقدمت فيه الدول النامية على التخفيض الجمركى على وارداتها الصناعية بمتوسط يصل قدره إلى ٣٨٪ فإن الواردات التى إنخفضت أسعارها الجمركية فى المقابل تصل إلى ٣٢٪ من بينها ١٩٪ فقط إنخفاضا جمركيا من الدول المتقدمة.

وتشير الصحيفة إلى أن أحد أهم أسباب تأثر الدول النامية بالاتفاقية هو عدم تضمنها لقطاع المنسوجات وإدراجها فى اتفاقية خاصة تسمح بالحماية سواء الجمركية أو بنظام الحصص، ولن تتضرر الدول النامية فقط من جراء تحرير التجارة ولكنها ستتأثر أيضا بنتيجة إنتهاء نظام التفضيل الذى كانت تتمتع به صادراتها فى الدول الصناعية الكبرى، ونجد أن مصر كان لديها وضع متميز بالنسبة لصادراتها فى بعض الأسواق أهمها الأوربية والأمريكية، وكذلك بالنسبة لدول البحر الكاريبى والتى كانت لديها إمتيازات فى نفس الأسواق فى مجالات المنسوجات والموز. وتتوقع الأوساط العالمية أن تبدأ هذه الدول الخاسرة فى جنى ثمار الاتفاقية أسوة بالدول الكبرى بعد فترة متقدمة نتيجة تحسين قواعد التجارة ولأنها لابد أن يكون لها نصيب من الرخاء الذى سيصيب العالم من جراء الاتفاقية(إن شاء الله).

* تقول مجلة (إيكونوميست) البريطانية أن قرار إلغاء كافة أشكال الدعم للمنتجات الزراعية والغذائية سيؤدى إلى ثورة خضراء فى الدول النامية. إذ لأول مرة فى تاريخ هذه الدول ستتوافر الظروف التى تجعل الفلاحين يعودون إلى الأرض. وتقصد المجلة أن ازدياد أسعار المنتجات الغذائية العالمية سيخلق الجدوى الاقتصادية الكافية التى تجعل المزارعين يزرعون كل شبر من الأرض. لكن المجلة لا تعرف أن أغلب الدول النامية التى لم تخطط بعد لهذا الحلم تحد من أسعار المواد الغذائية ظنا منها أنها تفعل شيئا جيدا، فتثبيت أسعار المواد الغذائية يضر بالمزارعين ولا ينفع سكان المدن على المدى البعيد فتكون النتيجة غزو الريف للمدن.

ومفاد ذلك كله أن الدول النامية، خاصة المجموعة العربية باتت فى عصر المواد الغذائية المرتفعة الأسعار، والمطلوب العمل منذ الآن على توسيع قاعدة إنتاج المواد الغذائية خصوصا ما يتعلق باللحوم ومشتقات الألبان، لأن حجم الضرر يتمثل فى واردات سنوية تصل إلى نحو ٣٠ مليون طن من الحبوب (معظمها من القمح) قيمتها لا تقل عن ٤ بليون (مليار) دولار ، عدا باقى الواردات من المواد الغذائية التى تقدر قيمتها الإجمالية (مع القمح) بأكثر من ٣٠ بليون (مليار) دولار فى السنة .

* أن المشاكل التى ستلحق بالدول النامية عموما بعد اتفاقية (المشهد الأخير) تأتى من خمسة مصادر أساسية كما تشير الدراسات الاقتصادية المبدئية فى التالى :

أولا: أن إسقاط أى شكل من أشكال الحماية للصناعات المحلية الناشئه فى تلك البلدان سيعنى فتح السوق تماما أمام منافسة المؤسسات الصناعية العملاقة فى دول الشمال والذى يمكن أن يؤدى إلى محاصرة المشروع الصناعى المحلى والوطنى.

ثانيا: زيادة أسعار الحاصلات الزراعية (والقمح بشكل أساسى) وذلك بعد إلغاء الدعم والتنافس الأوربى الأمريكى على كسب الأسواق والذى كان يؤدى فى واقع الأمر إلى الحد من إرتفاع الأسعار ، وتقدر الزيادة المرتقبه فى الحاصلات الزراعية والغذائية بنسب تتراوح بين ١٠٪ إلى ١٥٪ وهو الأمر الذى يقع عبؤه فى الأساس على الدول النامية التى تستورد إحتياجاتها الزراعية والغذائية بنسب تتراوح ما بين ٥٠ - ٨٠٪ .

ثالثا: إخراج العماله من دائرة اتفاقية (جات) الأمر الذى يعنى تقييد تصدير العمالة الأجنبية والتى تعتمد عليها كثير من الدول النامية كأحد المصادر الرئيسية لزيادة الدخل القومى وإخراج العماله من نطاق اتفاقية (جات) أى إعتبارها سلعة مقيده، يتواكب أيضا مع اتجاه دول الشمال إلى فرض المزيد من القيود حول استيراد العمالة الأجنبية الوافده من الجنوب ويتضح جليا مع القوانين المقيدة لهجرة وانتقال العماله التى تعم الغرب الأوربى والأمريكى.

رابعا: إخراج النسيج ومشتقاته من دائرة (جات) وهى إحدى السلع الرئيسية التى إستطاع كثير من الدول النامية البروز فى مجاله وتعتمد عليه فى التصدير لتنمية مواردها.

أما بالنسبة للفكرة التى دأب على ترويجها بعض الاقتصاديين من اقتصادى (جات) بأن الدول النامية قد تخسر على المدى القريب ولكنها قد تكسب على المدى البعيد فإنها تقوم على أساس أنه مع إزدياد أسعار السلع التى تستوردها هذه الدول فإن ذلك سيكون حافزا لها على وضع خطط بعيدة المدى للتصنيع والاعتماد الذاتى.

خامسا: إذا كانت العماله كسلعه قد أخرجت من اتفاقية (جات) فإنه من الواضح أن هناك مشاكل كثيرة من الزراعيين الفرنسيين واليابانيين والكوريين ضد مقررات اتفاقيه (جات) والتى تعنى حرمانهم من السيطرة على سوقهم الطبيعى، الأمر الذى سيقابله فى الدول النامية تقارب ضرورى ومتوقع فى المصلحة والهدف بين المنتجين فى مجالات الصناعة والزراعة.

* تبين للباحثين الاقتصاديين فى الجامعة العربية، وفى مختلف المنظمات والشركات العربية المشتركة أن آثار وذيول اتفاقية (جات) قد تصل إلى حدود الكارثة الاقتصادية والمالية بالنسبة للمجموعة العربية، التى تعيش المشاكل الاجتماعية والهموم الاقتصادية المشتركة والتى تتعدى آثارها البلد الواحد لتشمل جميع الأقطار العربية، على إختلاف هذه المشاكل معيشيه وغذائيه وتكنولوجية وطاقة وأمنا، وأن الأمر أصبح يقتضى تحركا سريعا منذ الآن على صعيد كل دولة على حده ثم على مستوى التشاور والتنسيق والتعاون العربى (إن كان ذلك ممهدا له الآن). ومع أن هناك بعض السيناريوهات التى تتصور تقدير الفاتورة العربية القادمة حيث قدرت المنظمة العربية للزراعة أن فاتورة الغذاء العربية حتى مطلع القرن القادم وحدها ستصل إلى ٩٠ بليون (مليار)دولار سنويا ، بسبب الإنفجار السكانى وترك الأراضى الزراعية والتوجه إلى المدن ، ناهيك عن تفاقم مشكلة المياه ونقصها فى الوطن العربى، وقد وضع هذا التقدير قبل اتفاقية (جات) الأخيرة وأغلب الظن أن المنظمة ستجرى تعديلات على الرقم ليصبح بحدود تتراوح بين ١٠٠ و ١٢٠ بليون (مليار) دولار. وإذا كانت الاتفاقية سترتب أعباء كبيرة على فاتورة الأمن الغذائى، فإن أعباءها على فاتورة استيراد مختلف المنتجات لن تقل سوءا.

وفى أفضل الحالات ستؤدى اتفاقية (جات) إلى حرمان شرائح كبيرة من(عرب الرفاه) من رفاهيتهم وتحولهم إلى الفئة المتوسطة الحال، وبالتدريج إلى إزدياد العربى الفقير فقرا، وستتضاءل الآمال بإمكان توافد الأموال اللازمة للتنمية ،(وهى الآن متضائله) فكيف عندما يكتمل إحكام تطبيق الاتفاق وتوابعه.

* أن الدول الصناعية الكبرى تدخل عالم تحرير التجارة الخارجية وقد اكتملت لها مقومات التكتل والتجمع الاقتصادى وبعد إستكمال حلقات (تدويل وتسييس) الاقتصاد العالمى وتبلور السلطة الدولية الاقتصادية فى الرقابة وحق (الفيتو) على نظام التجارة الخارجية العالمية بكافة مقرراتها السلعية والخدميه والفكرية والثقافية فيما مثلته كل أحداث صياغة (المشهد الأخير) فى جنيف واتفاق (جات) الأخير وما تضمنه من إنشاء منظمة التجارة متعددة الأطراف ينذر بمنظمة واسعة النفوذ والسلطات فى الملاحقة التجارية لكافة الدول الأعضاء وفيما يمس صميم سيادتها المتطلعه للنمو والتقدم والازدهار وهو جهاز يتعارض دوره ونشاطه وإستراتيجيته مع الحلم بالانضمام

لنادى الدول الصناعية الجديدة الصاعدة الواعده والالتحاق بموكب (نمور) جدد ... تلك هى القضية الحقيقية فى اتفاق (جات) الأخير الجديد وهى قضية تحتاج إلى حركة مكثفة تبعث الحركة والحياة فى موقف الأغلبية الصامته للدول النامية قبل أن يجرفها الطوفان إلى غير رجعه ... إن هذا الوضع هو ما أشار إليه السيد وزير خارجية مصر بوضوح فى أن الدول الصناعية الكبرى هى صانعة الاتفاقية وبالتالى هى المستفيده منها وكانت مصالحها الأولى بالرعاية، وأن الأمر الثانى هو أنه لا يجب أن ننفى أننا صنعنا شيئا - كدول نامية - فى هذه الاتفاقية، وأن الأمر الثالث هو أن خروجنا من الاتفاقية أمر غير وارد الآن ... وأن الأمر الرابع هو علينا رصد المكاسب والخسائر بحسابات فعليه دقيقه كى نفكر جديا فى وسائل إطلاق إقتصادنا نحو النمو والتقدم الحقيقين. بينما يؤكد السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرى على أن مصر لم تفتح أبوابها على مصراعيها بل تم ذلك فى ضوء ما التزمت به وما يتفق مع برنامج الإصلاح الاقتصادى، وأن جزءا كبيرا من التزامات الاتفاقات تم الأخذ به فعلا فى مصر قبل انتهاء أعمال الجوله، ومازال هناك القليل الذى يخضع للمفاوضات فى مجال الوصول إلى الأسواق فى السلع والخدمات، وأن نتائج جولة أوروجواى ليست بالصورة التى تخيف البعض لأن ما تم الاتفاق عليه لم يكن بعيدا عنا أو مفروضا علينا وإنما كانت لنا مشاركة فعاله فى صياغته مع الآخرين بما يحقق مصالحنا ومصالح بقية الدول المشاركة. وفى ذلك أكد السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرى أمام الاجتماع الذى عقدته (فى أول يناير ١٩٩٤) اللجنة الدائمة لمتابعة مفاوضات(جات)، وحضرها ممثلو الحكومة وقطاع الأعمال العام على عدة حقائق يمكن إيجازها فى التالى:

- أن مصر لا يمكن لها أن تنعزل عن هذه الحقائق والمتغيرات الدوليه وقد ظلت جزءا من هذا العالم وتندمج فيه كعضو نشيط فى الاتفاقات الاقتصادية على مستوياتها المختلفه تؤثر وتتأثر به.
- أن مصر عضو فى (جات) منذ عام ١٩٧٠ بعد أن تفاوضت على الدخول فيها على مدى ثمانى سنوات منذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٧٠ وهى فى هذا أسعد حالا من الدول التى وعت أهمية (جات) مؤخرا وتسعى حاليا للانضمام ولا شك أن لهذه العضوية ميزة كبيرة فى المشاركة فى منظمة التجارة الدولية الجديدة.
- أن مصر لم تلتزم ولا تلتزم بتحمل أعباء تفوق قدرتها كما أن الالتزامات التى ترتبت على مصر فى إطار هذه الجولة لم تزد على التزامات الدول النامية الأخرى بل هى أقل بكثير من تلك الدول

نتيجة لتطبيق بعض المعايير التى توفر معاملة أفضل أو التزامات أقل للدول صغيرة الحجم فى التجارة الدولية أو للدول ذات الدخل الفردى المشابه للدخل فى مصر.

- ان من حسن الحظ أن يتواكب مشاركة مصر فى المفاوضات التى انتهت فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ فى التجارة الدولية مع برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر وبحيث لا يرتب اتفاق (جات) الأخير التزامات تفوق ما اتخذته مصر فعلا فى إطار البرامج الذاتية التى اتخذتها خلال السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة.
- أن الاتفاقات التى تفاوضنا عليها خلال السنوات السبع الماضية ما هى إلا إطار يحكم علاقاتنا التجارية مع الدول المختلفة يعطى لنا حقوقنا ويرتب علينا التزامات ومهما تكن هذه أو تلك فما هى إلا عبارة عن فرص يجب استغلالها وتحديات علينا قبولها والتكيف معها سواء من الحكومة أو رجال أعمال من القطاع العام أو الخاص

... والآن وبالرغم من ضراوة الإعصار الذى تمثله اتفاقيات (جات) بصيغة (المشهد الأخير) علينا أن نلجأ ونلوذ بالثوابت والتى تتمثل - فى اعتقادنا - فى التالى:

١) يستحيل فهم اتفاقية (جات) وتحليلها فى سياق ينفصل عن الفهم التام والكامل للمفهوم العصرى للتخصص وتقسيم العمل بين الدول.

٢) تركز دائما جانب هام من الحوار بين الشمال المتقدم الغنى والجنوب المتخلف الفقير على نقطة محوريه تقول بعدم عدالة شروط التجارة الدولية وهى عدالة لا ترتبط من قريب أو بعيد بمبدأ حرية التجارة.

٣) مع التكنولوجيا والتقدم توارى المفهوم السابق والتقليدى للتخصص وتقسيم العمل بين دول العالم وظهر الإتجاه الذى سمى(بإعادة التوطين الصناعى)، حيث تم التخلص من الكثير من الصناعات الملوثة للبيئة ونقلها إلى الدول النامية التى لا توجد بها قوانين متشدده لحماية البيئة (ناهيك عن دفن النفايات النوويه).

٤) تخصص الدول الصناعية الكبرى فى (صناعات التكنولوجيا المتقدمة) كمبيوتر - برامج - خدمات دولية ...الخ، لتحقيق قيمة مضافة عالية، وتكثيف إستغلال رأس المال وتكثيف استخدام وتوظيف التكنولوجيا المتقدمة مما يخلق فى النهاية ما يمكن تسميته (بالميزه التنافسيه).

٥) اكتمال الفهم الصحيح لاتفاقية (جات) لا يمكن أن ينفصل عن التقدير السليم لصورة البعد الجغرافى للبروز - أو ما يمكن أن يطلق عليه القارية الاقتصادية وأوضح الأمثلة NAFTA وتحرك الاتحاد الأوربى يوشك أن يضم غالبية القارة الأوربية لتمهيد الطريق والتحرك صوب إقامة كيان الولايات المتحدة الأوربية مع القرن القادم، بالإضافة إلى ما يحدث فى المجال الآسيوى الباسيفيكى والمعروف الآن بـ APEC .

٦) الرسالة التى ترد اتفاقية (جات) الأخيرة أن يفهمها العالم هو: أن عصر تكرار المعجزة اليابانية والآسيوية قد انتهى الى غير رجعه، وهذا هو السبب الأساسى لإدراج قضية (الملكية الفكرية) فى إطار مفاوضات دورة أوروجواى.

٧) الرسالة الهامة الثانية هى: أن واقع التكتلات الدولية الجديدة سيتيح فرصة الصناعات كثيفة العماله أساسا لدول الجوار الجغرافى فى أوربا الشرقية (بالنسبة لأوربا) وفى منطقة الكاريبى والمكسيك وأمريكا اللاتينيه (بالنسبة لأمريكا) وفى دول حافة الباسيفيك والجنوب الشرق آسيوى (بالنسبة لليابان).

٨) أنه لا إصلاح اقتصادى بدون إصلاح سياسى فيما يرضى أهواء تراها التوازنات الجديدة للنظام السياسى والاقتصادى العالمى السائد الأن.

٩) ما تفرضه اتفاقية (جات) أو برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر لا يجب أن يصادر الحق فى حماية الإنتاج الوطنى ولا ينفى حق المنتج فى مدة كافيه (حسب تقديراته) للموامة مع الأوضاع الجديدة التى سيرتبها الاتفاق مستقبلا ولا يسلب حق الدولة فى تأكيد سيادتها فى إتخاذ الإجراءات الفعاله ضد الإغراق أو ضد الدعم غير المشروع أو ضد رفض (أو فرض قبول) ما لا تراه فى المصلحة العامة اليوم وغدا.

١٠) أنه لا يجب نشر كافه الحديث عن المغارم والمغانم قبل إعمال الفكر المتأنى القائم على المنهج العلمى وتعبئة مثلى لحشد متميز ومتخصص فى كافة المجالات مع المفاوض المصرى ليكون قوة مساندة فعاله يضع البدائل وينير الطريق ويوفر سيناريوهات الحوار ويحدد المحاذير فى الفترة الحاسمة القادمة إعمالا (للحكمه أن ما لا يدرك كله لايترك كله)

... وهنا نقدم هذه المجموعة من المقترحات والتى نوجزها فى التالى:

١) إنشاء شبكة معلومات وقواعد بيانات تشمل ألـ ٢٨ اتفاقية وكافة الجهات المسئولة عن

التعامل معها بشكل تفصيلى تتيح للمفاوض المصرى إمكانية دعم الحوار وتوقيتات المتابعة التنفيذية لهذه الاتفاقيات فى إطار ما انتهت إليه (جات) وبعد قيام منظمة التجارة العالمية.

٢) إنشاء جهاز لمتابعة حقوق الملكية الفكرية بكافة فروعها.

٣) تشكيل مجموعات عمل (دائمة) من حشد المتميزين والمتخصصين (المشار إليه) لكل قضية من القضايا التى تثيرها الـ ٢٨ اتفاقية فى إطار (جات) الأخيرة.

٤) تشكيل مجموعة عمل من كل الجهات المعنيه والمسئوله بالدولة للتعاون مع بعض البلاد النامية ذات الاهتمام بالموضوع وتطعيمها بالمتخصصين والمتميزين فى مجالات التعاون الدولى والعلاقات الدولية فى جهات البحث العلمى والمؤسسات الأكاديمية والجامعات وإيجاد أرضية مشتركة لعمل مستقبلى موحد ما أمكن ذلك على وجه السرعة.

٥) التفاوض الحاسم حول مبدأ بانشاء (صندوق دعم التجارة الدولية) ITF: International Trade Fund تحول إليه نسبة متفق عليها من الأرباح والمكاسب التى ستحققها الدول المتقدمة لموازنة الأضرار التى ستلحق بالدول النامية وكذلك مساندتها لتطوير وتحديث قطاع التجارة الخارجية بها ليكون أكثر قدرة وكفاءة للعمل وفقا لأحكام اتفاقيات (جات) وشروطها المستقبلية وهل يمكن أن يكون مؤسسة موازية لمنظمة التجارة متعددة الأطراف أو فى إطار الأمم المتحدة أو أى صيغة أخرى تكفل له جدية العمل.

٦) التفاوض حوله قداسة التوقيتات المحددة باتفاقيات (جات) الأخيرة خاصة اجتماع مراكش بالمغرب فى ١٩٩٤ (على الأقل لمدة سنة) أى تأجيله إلى ١٩٩٥ ، حتى تعطى الفرصة للجميع وكافة الأطرافل للمزيد من التفاوض بحثا عن أدنى حد للعدالة فى العلاقات التجارية الدولية التى ستسود بقيام منظمة التجارة متعددة الأطراف ، وربما لا يصبح لهذه الكلمات معنى حقيقى إذا ما تم التوقيع فى ١٩٩٤ .

وفى إعتقادنا أن ذلك كله يمكن أن يتأسس على قبول التعامل مع مقترح المصفوفه النوعيه التاليه لكيفية التعامل المستقبلى مع صفقه العصر العالمية المسماه بصيغة (المشهد الأخير) فى إطار ٢٨ اتفاقية تضمنها إنهاء دور (جات) وبداية دور لمنظمة للتجارة متعددة الأطراف .

مقترح المصفوفة النوعية للتعامل المستقبلى مع صيغة " المشهد الأخير لاتفاقيات " جات " الـ ٢٨

القضايا / المحاور *	(١) النمو الاقتصادى DM- +	(٢) فرص العمل DM- +	(٣) رفاهية المستهلك DM- +	(٤) الصناعات المنافسة DM- +	(٥) الاموال الخارجية DM- +	(٦) تسوية المنازعات DM- +	(٧) الدعم DM- +	(٨) الاغراف DM- +	(٩) التعريفات DM- +	(١٠) التوفيقات DM- +
١ - المصلحة الوطنية										
٢ - الدعم المحلى للمصلحة والسيادة الوطنية										
٣ - قبول صيغة " المشهد الأخير "										
٤ - تحفظات خاصة على بعض الاتفاقيات										
٥ - تقييم أوضاع الاتفاقيات الثنائية والاقليمية										
٦ - تقييم المرقف الموحد للدول النامية										
٧ - GATS + مكوناتها										
٨ - TRIPS + مكوناتها										
٩ - TRIMS + مكوناتها										
١٠- T.D. + آلياتها										
١١- E.I. + أبعادها										
١٢- MTO / ITF										

* بالنسبة للمحاور فإن التطرق الى تفصيلات يستشعرها المفاوض هامة للاحاطة بها تفصيليا يعتبر ضرورة يجب أن تبحثها مجموعات العمل المشار اليها سابقا على كافة المستويات

Key : + : Overall Positive
- : Negative impact expected
M : Mixed results
D : Depends on negotiations (not yet evident)
GATS : General Agreement on Trade in Services

Trips : Trade - Related Intellectual Property Rights
TRIMS : Trade - Related Investment Measure
T.D. : Technological Development
E.I. : Environmental Issues
MTO/ITF : Multilateral Trade Organization
International Trade Fund.

ويبقى أخيرا سؤال حائر إستئذن به فى إسدال الستار على هذا العرض والتحليل :

هل إتمام كل ما حدث بإقرار صيغة (المشهد الأخير) والإتيان بمنظمة للتجارة متعددة الأطراف تتكامل بدورها مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى هل ذلك هو المحاولة الأخيرة لعلاج مشاكل النظام العالمى فى مواجهة الكساد والبطاله ؟!

المراجع

أعد هذا العرض والتحليل تأسيسا على أفكار كثيرة تم الاستفادة منها والاستعانة بها عبر الأدبيات والمعلومات التى طرحتها المراجع الآتية :

(١) د.إسماعيل صبرى عبد الله، (الجات) ودورة أوروجواى - ورقة خلفيه للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).

(٢) د.سامى عفيفى حاتم، (وآخرين)، (أمانى الوصال عبد الحافظ، عبير عبد السلام عبد المجيد، صفاء السيد عبد الرحمن)، الموقف التفاوضى للجات فى إطار دورة أوروجواى والاستراتيجية المقترحه للدول النامية فى مجال التفاوض التجارى الدولى - ورقة قدمت للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).

(٣) د.مصطفى أحمد مصطفى، دورة أوروجواى ومستقبل الجات - ورقة قدمت للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).

(٤) د.سامى عفيفى حاتم، النظام التجارى الدولى لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية - ورقة قدمت للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)،(غير منشورة).

(٥) د.محمد حسام محمود لطفى، النظام القانونى لحماية الملكية الأدبية والفنية (حق المؤلف)- ورقة (دراسة موجزة) قدمت للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).

(٦) د.مصطفى أحمد مصطفى،المفاوض المصرى وحقوق الملكية الفكرية فى إطار جولة أوروجواى -

ورقة قدمت للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).

(٧) أحمد عبد الفتاح السنهورى، الجوانب التشريعية للملكية الصناعية وجولة أوروجواى - ورقة قدمت للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو١٩٩٣)(غير منشورة).

(٨) د.السيد دهموش، مستقبل اتفاقيات المنسوجات الدولية فى إطار جولة أوروجواى - ورقة قدمت للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).

(٩) إدارة البحوث - البنك الأهلى المصرى، قطاع الخدمات المصرفية ومفاوضات الجات ، أثر دورة أوروجواى على الجهاز المصرفى، ورقة قدمت (بواسطة مها حسين) للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشور).

(١٠) د.عبله الجبالى (البنك المركزى)، أثر تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المالية على الجهاز المصرفى المصرى، ورقة قدمت (بواسطة عمرو عبد الرحمن) للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).

(١١) خيرى سليم، اتفاقية الجات وقطاع التأمين فى مصر - (موقف قطاع التأمين المصرى من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات)، ورقة قدمت (بواسطة ميلاد كامل) للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).

(١٢) د.سامى عفيفى حاتم، التجارة الدولية فى الخدمات - ورقة قدمت للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).

(١٣) د.إجلال راتب، د.فادية عبد السلام، تدابير الاستثمار فى إطار اتفاقيات الجات - ورقة قدمت (بواسطة د.فادية عبد السلام) للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).

(١٤) عبد الوهاب جلال، الأهمية الاقتصادية لقطاع النقل البحرى وانعكاسات تطبيق اتفاقية الجات - ورقة قدمت للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومة للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).

(١٥) د.أحمد عيسوى صالح، اتفاقيات الجات وقطاع النقل - ورقة قدمت (بواسطة محمد رحمى)

للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).

(١٦) كل ما نشر عن (جات) وأثر إنعكاساتها على الاقتصاد المصرى عبر وسائل الإعلام المختلفة خاصة ما نشر فى جميع أنواع الصحف والمجلات المتخصصة، والمشاركة فى الندوات واللقاءات والمؤتمرات التى تكشف نشاطها خاصة بعد ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ وحتى كتابة هذا العرض والتحليل.

17) GATT, GATT - What it is, What it does, Geneva. 1991.

18) Tobin, James, " *The Adam Smith Address: on Living and Trading with Japan: United States Commercial and Macro-Economic Policies*", Business Economics, Vol. XXVI Number 1. pp. 5-16, (January). 1991

19) Prestowitz, C.V. Jr., Alen Tonelson, and Robert W. Jerome, "*The Last Gasp of GATTism, Harvard Business Review*, (March- April). 1991

20) Ostry, Sylvia, "*The Uruguay Round: Unfinished Symphony*", Finance and Development, (IMF/World Bank: Washington, D.C.), (June). 1991

21) Bhagwati, Jagdish, *The World Trading System at Risk*, (Princeton University Press: Princeton, New Jersey). 1991

22) World Bank, *World Development Report*, (Oxford University Press): New York). 1991

23) Wonnacott, Ronald J., "*U.S. Hub-and-Spoke Bilaterals and the Multilateral Trading System*, "C.D. Howe Policy Commentary No. 23, (Toronto: C.D. Howe Institute).1990

24) Congress of the United States, Congressional Budget Office, *The GATT Negotiations and U.S. Trade Policy*, U.S. Government Printing Office: Washington, D.C.). 1990

25) GATT Secretariat, *International Trade 80 - 90*, (GATT; Geneva).1990

26) Heldring, F., Gany C. Hufbauer and Irving B, Kravis, "*Shaping the Tariff and Trade Regimes for the Next Decades*", Papers from the Tenth International

Monetary and Trade Conference, (The Global Interdependence Center, Philadelphia). 1990

27) Governments and Corporations in a Shrinking World: *Trade and Innovation Policies in the United States, Europe, and Japan*, (Council on Foreign Relations Press: New York, London). 1990

28) Schott, Jeffrey J., *Completing the Uruguay Round: A Result - Oriented Approach to the GATT Trade Negotiations* (The Institute for International Economics, Washington, D.C.). 1990

29) Reich, Robert B., "*Who is Us? " Harvard Business Review*, (January - February). (1991), "Who is them?" Harvard Business Review, (March - April). 1990

30) Thurow, Lester, C., "*GATT is dead* ," The Journal of Accountancy, (September). 1990

31) Epstein, Stephanie, and James Matthew Jones, *Intellectual Property at a Crossroads*, Congressional Economic Leadership Institute. 1990

32) Jerone, Robert W., ed., *Issues in the Uruguary Round - U.S. Trade Law Changes: Risks and Benefits. Conference Report*, Economic Strategy Institute.1990

33) Industry Policy Advisory Committee (IPAC), *Report on Uruguay Round of GATT Negotiations*.1990

34) Siwek, Stephen E., and Harold W. Furchtgott - Roth, *Copyright Industries in the U.S. Economy*, Written for the International Intellectual Property Alliance, Economists Alliance.1990

35) Destler, I. M., United States Trade Policy Making in the Uruguay Round. In Nau, Henry R., ed. *Domestic Trade Politics and the Uruguay Round.* New York, Columbia University press.1989

36) Fekete Kuty, Geza.,*International Trade in Services; An overview and Blueprint for Negotiations*, Washington, The American Enterprise Institute.1988

37) Baldwin, Robert E. and J. David Richardson, eds. *Issues in the Uruguay Round, National Bureau of Economic Research*, Inc. Conference Report, Cambridge, Mass., National Bureau of Economic Research, Inc.1988

38) Jackson, John H., *International Competition in Services*, (American Enterprise Institute for Public Policy Research: Washing- ton, D.C.).1988

39) Finger, J. Michael and Andrzej Olechowski, eds. *The Uruguay Round: A Handbook on the Multilateral Trade Negotiations*, Washington, the World Bank.1987

40) Atlantic Council of the United States, *The Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations Under GATT: Policy Proposals on Trade and Services*, Washington.

حلقة نقاش

تعقد بمقر معهد التخطيط القومى بالقاهرة وبالاشتراك مع جامعة العلوم الاقتصادية ببودابست بالمجر حلقة نقاشية حول :

The Distribution Effects of Economic Reform Programs in Egypt and Hungary Reconsidered